الرَّسَائِلُ الإِيمَانِيَّة
وَالذَّخَائِرُ الاعْتِقَادِيَّة
لِأَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ السَّنِيَّة

عقيدة الإمام عز الدين بن عبد السلام

عقيدة الإمام تقي الدين بن دقيق العيد

عقيدة الإمام أبي عمرو عثمان بن الحاجب

عقيدة الإمام أبي مدين شعيب التلمساني

عقيدة الإمام عضد الدين الإيجي

عقيدة الإمام عبد الله القرشي

عقيدة الإمام أبي الحسن علي النوري الصفاقسي

عقيدة الإمام أبي محمد الشبيبي القيرواني

العقيدة الحفيدة للإمام محمد بن يوسف السنوسي

عقيدة الإيمان للإمام أبي عبد الله محمد الهذلي القيرواني

عقيدة أهل الإيمان للإمام عبد القادر الفاسي

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني

جمعها واعتنى بها

نزار حمادي

عقيدة الشيخ الإمام

عز الدين بن عبد السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى الـلَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

اعْلَمْ أَنَّ حُقُوقَ الـلَّهِ تَعَالَى عَلَى القُلُوبِ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى الـمَقَاصِدِ وَالوَسَائِلِ:

ـ أَمَّا الـمَقَاصِدُ فَكَمَعْرِفَةِ ذَاتِ الـلَّهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَصِفَاتِهِ.

ـ وَأَمَّا الوَسَائِلُ فَكَمَعْرِفَةِ أَحْكَامِهِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِعَيْنِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ مَقْصُودَةٌ لِلْعَمَلِ بِهَا.

وَكَذَلِكَ الأَحْوَالُ قِسْمَانِ:

ـ فَالـمَقَاصِدُ: مَا قُصِدَ لِنَفْسِهِ كَالـمَهَابَةِ وَالإِجْلَالِ.

ـ وَالوَسَائِلُ: مَا هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى غَيْرِهِ، كَالخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، فَالخَوْفُ وَازِعٌ عَنِ الـمُخَالَفَاتِ لِـمَا رُتِّبَ عَلَيْهَا مِنَ العُقُوبَاتِ، وَالرَّجَاءُ حَاثٌّ عَلَى تَكْثِيرِ الطَّاعَاتِ لِـمَا رُتِّبَ عَلَيْهَا مِنَ الـمَثُوبَاتِ.

وَالحُقُوقُ الـمُتَعَلِّقَةُ بِالقَلْبِ أَنْوَاعٌ:

ـ النَّوْعُ الأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ ذَاتِ الـلَّهِ تَعَالَى وَمَا يَجِبُ لَـهَا مِنَ الأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَانْتِفَاءِ الجَوْهَرِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَالجِسْمِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ الذَّوَاتِ.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ حَيَاتِهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الحَيَاةِ.

ـ النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّعَلُّقِ بِكُلِّ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ وَمُسْتَحِيلٍ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ العُلُومِ.

ـ النَّوْعُ الرَّابِعُ مَعْرِفَةُ إِرَادَتِهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّعَلُّقِ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ القُدْرَةُ، وَالتَّوَحُّدُ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ الإِرَادَاتِ.

ـ النَّوْعُ الخَامِسُ: مَعْرِفَةُ قُدْرَتِهِ تَعَالَى عَلَى الـمُمْكِنَاتِ بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ القُدَرِ.

ـ النَّوْعُ السَّادِسُ: مَعْرِفَةُ سَمْعِهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّعَلُّقِ بِكُلِّ مَسْمُوعٍ قَدِيمٍ أَوْ حَادِثٍ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَسْمَاعِ.

ـ النَّوْعُ السَّابِعُ: مَعْرِفَةُ بَصَرِهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّعَلُّقِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ قَدِيمٍ أَوْ حَادِثٍ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ الأَبْصَارِ.

ـ النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَعْرِفَةُ كَلَامِ الـلَّهِ تَعَالَى بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالأَحَدِيَّةِ، وَالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الـمُوجِبِ وَالـمُوجِدِ، وَالتَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ العِلْمُ، وَالتَّوَحُّدِ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الكَلَامِ.

فَهَذِهِ الصِّفَاتُ كُلُّهَا ثُبُوتِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ الـلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاجِبَةٌ لَهُ.

ـ النَّوْعُ التَّاسِعُ: مَعْرِفَةُ مَا يَجِبُ سَلْبُهُ عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ، وَمِنْ كُلِّ صِفَةٍ لَا كَمَالَ فِيهَا وَلَا نُقْصَانَ.

ـ النَّوْعُ العَاشِرُ: مَعْرِفَةُ تَفَرُّدِهِ تَعَالَى بِالإِلَـهِيَّةِ وَالاخْتِرَاعِ.

ـ النَّوْعُ الحَادِي عَشَر: مَعْرِفَةُ صِفَاتِهِ الفِعْلِيَّةِ الصَّادِرَةِ عَنْ قُدْرَتِهِ، الخَارِجَةِ عَنْ ذَاتِهِ، وَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى الجَوَاهِرِ وَالأَعْرَاضِ، وَالأَعْرَاضُ أَنْوَاعٌ: كَالخَفْضِ وَالرَّفْعِ، وَالعَطَاءِ وَالـمَنْعِ، وَالإِعْزَازِ وَالإِذْلَالِ، وَالإِغْنَاءِ وَالإِقْنَاءِ، وَالإِمَاتَةِ وَالإِحْيَاءِ، وَالإِعَادَةِ وَالإِفْنَاءِ.

ـ النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: مَعْرِفَةُ مَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ وَأَنْ لَا يَفْعَلَهُ، كَإِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَإِنْزَالِ الكُتُبِ، وَالتَّكْلِيفِ، وَالجَزَاءِ بِالثَّوَابِ وَالعِقَابِ.

ـ النَّوْعُ الثَّالِث عَشَر: مَعْرِفَةُ حُسْنِ أَفْعَالِهِ كُلِّهَا، خَيْرِهَا وَشَرِّهَا، نَفْعِهَا وَضَرِّهَا، قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَلَا مَلْجَأَ مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ، لَهُ حَقٌّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَمَهْمَا قَالَ فَالحَسَنُ الجَمِيلُ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَفْصَاهُمْ لَكَانَ عَادِلًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَوْ أَثَابَهُمْ وَأَدْنَاهُمْ لَكَانَ مُنْعِمًا مُتَفَضِّلاً بِذَلِكَ.

ـ النَّوْعُ الرَّابِع عَشَر: اعْتِقَادُ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا فِي حَقِّ العَامَّةِ، وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ العِلْمِ فِي حَقِّ الخَاصَّةِ لِـمَا فِي تَعَرُّفِ ذَلِكَ مِنَ الـمَشَقَّةِ الظَّاهِرَةِ لِلْعَامَّةِ، فَإِنَّ الـلَّهَ تَعَالَى كَلَّفَ الخَاصَّةَ أَنْ يَعْرِفُوهُ بِالأَزَلِيَّةِ وَالأَبَدِيَّةِ وَالتَّفَرُّدِ بِالإِلَـهِيَّةِ، وَأَنَّهُ حَيٌّ عَالِـمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ صَادِقٌ فِي أَخْبَارِهِ، وَكَلَّفَ العَامَّةَ أَنْ يَعْتَقِدُوا ذَلِكَ لِعُسْرِ وُقُوفِهِمْ عَلَى أَدِلَّةِ مَعْرِفَتِهِ، فَاجْتَزَأَ مِنْهُمْ بِاعْتِقَادِ ذَلِكَ.

ـ النَّوْعُ الخَامِس عَشَر: الحُقُوقُ الـمُتَعَلِّقَةُ بِالقُلُوبِ، تَصْدِيقُ القَلْبِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الاعْتِقَادَاتِ وَالعِرْفَانِ.

ـ النَّوْعُ السَّادِس عَشَر: النَّظَرُ فِي تَعَرُّفِ ذَلِكَ وَاعْتِقَادُهُ، وَهُوَ وَاجِبٌ وُجُوبَ الوَسَائِلِ، وَالحَمْدُ لِـلَّهِ رَبِّ العَالَـمِينَ.

عقيدة الإمام

تقي الدين بن دقيق العيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِـلَّهِ إِلَهِ العَالَـمِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ وَلَدِ آدَم.

نَؤْمِنُ بِأَنَّ الـلَّهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ، حَيٌّ، لَا أَوَّلَ لِوُجُودِهِ وَلَا انْتِهَاءَ، وَكُلَّ مَنْ عَدَاهُ مِنْ مَلَكٍ وَفَلَكٍ وَنَفْسٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ فَوُجُودُهُ مِنْ صُنْعِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

لَا يَسْتَحِقُّ الوُجُودَ الوَاجِبَ شَيْءٌ سِوَاهُ.

وَأَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مُحْدَثَةٌ مُبْدَعَةٌ بَعْدَ العَدَمِ، كَانَتْ بَعْدَ أَنْ لَـمْ تَكُنْ، وَمَنْ اعْتَقَدَ قِدَمَهَا فَقَدْ كَفَرَ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ الـلَّهَ تَعَالَى عَالِـمٌ بِجَمِيعِ الـمَعْلُومَاتِ، مُحِيطٌ عِلْمُهُ بِالكُلِّيَّاتِ وَالجُزْئِيَّاتِ، سَمِيعٌ يُدْرِكُ الـمَسْمُوعَاتِ، بَصِيرٌ يُدْرِكُ الـمُبْصَرَاتِ، سَوَاءٌ فِي عِلْمِهِ أَجْلَى الجَلِيَّاتِ وَأَخْفَى الخَفِيَّاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضَ وَلَا فِي السَّمَاءِ.

وَبِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، لَا يَمْنَعُ قُدْرَتَهُ مَانِعٌ، وَلَا يَدْفَعُ مَشِيئَتَهُ دَافِعٌ، قُدْرَتُهُ عَلَى الأَشْيَاءِ بِلَا مِزَاجٍ، وَصُنْعُهُ لَـهَا بِلَا عِلَاجٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ.

وَبِأَنَّهُ مُرِيدٌ مُخَصِّصٌ بَعْضَ الجَائِزَاتِ بِالوُجُودِ دُونَ بَعْضٍ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ، وَيُمَيِّزُ صِفَاتِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ عَلَى حَسَبِ إِفَادَتِهِ، وَصُدُورُ العَالَـمِ عَنْهُ بِالـمَشِيئَةِ وَالقُدْرَةِ، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ آمِرٌ نَاهٍ، أَنْزَلَ القُرْآنَ الـمَجِيدَ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الـهُدَى وَالفُرْقَانِ.

وَأَنَّهُ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنَ الـمُحْدَثَاتِ، وَلَا تُشْبِهُ صَفَاته صِفَاتُ الـمَخْلُوقَاتِ، كَمَا لَا يُشْبِهُ ذَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الذَّوَاتِ.

وَلَا تَحُلُّ ذَاتُهُ وَلَا صِفَاتُهُ فِي شَيْءٍ.

وَكُلُّ صَفَةٍ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُحْدَثَاتِ فَهِيَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ؛ لِوُجُوبِ قِدَمِهِ.

مُتَقَدِّسٌ عَنْ تَخَيُّلَاتِ الأَوْهَامِ، مُتَعَالٍ عَنْ إِحَاطَةِ الأَفْهَامِ، مُتَكَبِّرٌ عَنْ نَقْصِ الأَجْسَامِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

مُتَّصِفٌ بِكُلِّ كَمَالٍ، مُبَرَّأٌ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ، مُنْتَهَى الحَاجَاتِ، إِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ.

مُنْفَرِدٌ بِالإِلَـهِيَّةِ فَلَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ وَلَا وَلَدَ؛ ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣].

وَنُؤْمِنُ بِالقَدَرِ كُلِّهِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، فَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ مِنْ ذَاتٍ وَصِفَةٍ وَحَرَكَةٍ وَسُكُونٍ فَمُسْتَنِدٌ إِلَى قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ؛ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[الإنسان: ٣٠].

قُدْرَتُهُ العُظْمَى حَاكِمَةٌ عَلَى جَمِيعِ القُدَرِ، وَمَشِيئَتُهُ العَالِيَةُ قَاهِرَةٌ لِـجَمِيعِ الـمَشِيئَاتِ، يَحُولُ بَيْنَ الـمَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَيَمْنَعُ إِرَادَاتِ الـمَخْلُوقَاتِ أَنْ تَقَعَ إِذَا شَاءَ، وَيُوقِعُهَا فِي نَفْسِ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ إِذَا أَرَادَ، وَيَمْنَعُ الأَسْبَابَ عَنْ مُسَبَّبَاتِهَا، وَيَقْطَعُ الـمُسَبَّبَاتِ عَنْ أَسْبَابِهَا؛ ﴿قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: ٦٩].

وَأَنَّهُ تَعَالَى تَجُوزُ رُؤْيَتُهُ وَتَقَعُ فِي الآخِرَةِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ ﷺ بِالـمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ وَالوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَى الـلَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الأَلْفَاظِ الـمُشْكَلَةِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَنَزَّهَ الـلَّهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَرَادَ حُصُولَهُ وَرَسُولَهُ، مَنْ أَوَّلَ شَيْئاً مِنْهَا فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَرِيباً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لِسَانُ العَرَبِ وَيُفْهَمُ فِي مُخَاطَبَاتِهِمْ لَـمْ نُنْكِرْهُ عَلَيْهِ وَلَـمْ نُبَدِّعْهُ، وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلًا بَعِيداً تَوَقَّفْنَا عَنْ قَبُولِهِ وَاسْتَبْعَدْنَاهُ، وَرَجَعْنَا إِلَى القَاعِدَةِ فِي الإِيمَانِ بِمَعْنَاهُ وَالتَّصْدِيقِ بِهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أُرِيدَ مَعَ التَّنْزِيهِ.

وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ صِفَةِ الأَلْفَاظِ ظَاهِراً مَفْهُوماً فِي تَخَاطُبِ العَرَبِ قُلْنَا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فَنَحْمِلُهُ عَلَى حَقِّ الـلَّهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ، أَوْ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الـمَعْنَى، وَلَا نَتَوَقَّفُ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**قَلْبُ الـمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**» نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ إِرَادَاتِ القَلْبِ وَاعْتِقَادَاتِهِ مُتَصَرَّفَةٌ بِقُدْرَةِ الـلَّهِ تَعَالَى وَمَا يُوقِعُهُ فِي القُلُوبِ، وَهَكَذَا سَائِرُ الأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الـمَعْنَى الـمَفْهُومِ عِنْدَ سَامِعِيهَا مِـمَّنْ يَفْهَمُ كَلَامَ العَرَبِ.

وَنُؤْمِنُ بِجَمِيعِ مَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ إِيمَاناً كُلِّيّاً، فَمَنْ ثَبَتَ بِعَيْنِهِ كَـ«جِبْرِيلَ» وَ«مِيكَائِيلَ» وَ«إِسْرَافِيلَ» وَمَلَكِ الـمَوْتِ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ عَيْناً، وَمَنْ لَـمْ يُعْرَفْ اسْمُهُ آمَنَّا بِهِ إِجْمَالًا، وَكَذَلِكَ الكُتُبُ الـمُنَزَّلَةُ.

وَالأَنْبِيَاءُ الـمُرْسَلُونَ مَنْ عَلِمْنَا اسْمَهُ وَجَبَ الإِيمَانُ بِعَيْنِهِ، وَمَنْ لَـمْ نَعْلَمْ اسْمَهُ آمَنَّا بِهِ إِجْمَالًا، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ ثَابِتاً بِالنَّصِّ وَالتَّوَاتُرِ كَفَرَ مَنْ يَكْفُرُ بِهِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهُ أَرْسَلَ مُحَمَّداً ﷺ إِلَى كَافَّةِ خَلْقِهِ بِالحَقِّ، وَأَيَّدَهُ بِالـمُعْجِزَاتِ البَاهِرَةِ الَّتِي مِنْهَا القُرْآنُ الـمَجِيدُ، الَّذِي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝﴾ [فصلت: ٤٢]، أَعْجَزَ البُلَغَاءَ وَأَفْحَمَ الفُصَحَاءَ بَعْدَ أَنْ تَحَدَّاهُمْ أَنْ

يَأْتُوا بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثُمَّ تَحَدَّاهُمْ بِسُورَةٍ مِنْهُ فَقَالَ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣]، فَقَهَرَهُمْ العَجْزُ أَجْمَعِينَ، وَأَجَابَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ الحُسْنَى مِنَ الـلَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ أَيَّدَهُ مَعَ ذَلِكَ بِالآيَاتِ الـمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ: كَالإِخْبَارِ عَنِ الغُيُوبِ، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ وَالـمَاءِ، وَانْقِيَادِ الشَّجَرِ، وَحَنِينِ الجِذْعِ، وَانْشِقَاقِ القَمَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِـمَّا صَحَّ بِهِ الخَبَرُ وَنَقَلَهُ أَهْلُ العَدَالَةِ وَمَنْ يُقْطَعُ بِصِحَّةِ اعْتِقَادِهِمْ وَتَدَيُّنِهِمْ بِتَحْرِيمِ الكَذِبِ.

مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالرَّغْبَةِ فِي الآخِرَةِ وَمَا عِنْدَ الـلَّهِ تَعَالَى، وَالاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا، وَاطِّرَاحِ الأَسْبَابِ فِي الاعْتِقَادِ، وَالاعْتِمَادِ عَلَى رَبِّ الأَرْبَابِ، وَكَثْرَةِ الذِّكْرِ وَالعِبَادَةِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّبَتُّلِ الَّذِي اقْتَضَى تَفْطِيرَ قَدَمَيْهِ مِنَ القِيَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً وَلَا يَحْتَاجُ مُوَفَّقٌ مَعَهَا إِلَى سِوَاهَا دَلِيلًا وَلَا غَيْرَهُ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ الـلَّهِ تَعَالَى حَقٌّ وَصِدْقٌ مِنْ انْفِطَارِ السَّمَاءِ وَانْكِدَارِ النُّجُومِ وَتَكْوِيرِ الشَّمْسِ وَزَوَالِ هَيْئَةِ العَالَـمِ وَانْتِقَالِ الخَلِيقَةِ بِأَجْسَامِهِمْ إِلَى دَارِ الآخِرَةِ ﴿ لِّيُرَوْا۟ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿٦﴾ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة: ٦ – ٨]، وَوُقُوفِهِمْ لِلْحِسَابِ، وَوَزْنِ أَعْمَالِـهِمْ، وَجَوَازِهِمْ عَلَى الصِّرَاطِ، وَاسْتِقْرَارِهِمْ فِي دَارِ النَّعِيمِ وَهِيَ الجَنَّةُ، أَوْ دَارِ العَذَابِ وَهِيَ النَّارُ، كُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى أُمُورٍ مَحْسُوسَةٍ فِي الجَنَّةِ وَالنَّارِ مِنَ النَّعِيمِ وَالعَذَابِ.

وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ وَصَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ الـلَّهِ ﷺ آمَنَّا بِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ جَائِزاً فِي العَقْلِ.

وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَمُسَائَلَةِ الـمَلَكَيْنِ عَنِ الإِيمَانِ، وَالصُّورِ وَالنَّفْخِ فِيهِ لِرَدِّ الأَرْوَاحِ إِلَى الأَجْسَادِ، وَبِجَمِيعِ مَا صَحَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ عَلَى وَجْهِهِ وَحَقِيقَتِهِ، كَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ صَلَّى الـلَّهُ عَلَيْهِ، وَقَتْلِهِ الدَّجَّالَ، وَخُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَدَابَّةِ الأَرْضِ.

وَنَتَوَلَّى جَمِيعَ أَصْحَابِ رَسُولِ الـلَّهِ ﷺ ، فَلَا نَسُبُّ أَحَداً مِنْهُمْ، وَلَا نُضْمِرُ لَـهُمْ كَرَاهَةً وَلَا نَقْصاً لَيْسَ مِنْهُمْ، وَنَعْرِفُ لَـهُمْ سَوَابِقَهُمْ وَفَضَائِلَهُمْ وَنَصْرَهُمْ لِدِينِ الـلَّهِ تَعَالَى، وَتَـمْهِيدَهُمْ الإِسْلَامَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، فَلَا لِسَانَ يَنْطِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُمْ وَلَا ضَمِيرَ يَشْتَمِلُ عَلَى خِصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الإِيمَانِ إِلَّا وَهُوَ فِي جُـمْلَةِ حَسَنَاتِهِمْ؛ لِتَأْسِيسِ القَوَاعِدِ لَـهُمْ، وَلِأَنَّهُ «**مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»، وَالإِيمَانُ أَفْضَلُ الحَسَنَاتِ وَأَعْظَمُ السُّنَنِ، وَلَا بَلَدَ وَلَا مَسْجِدَ يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ الـلَّهِ تَعَالَى إِلَّا وَلَـهُمْ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ مِنَ الأَجْرِ.

وَمَا نُقِلَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَمِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ وَكَذِبٌ فَلَا الْتِفَاتَ إِلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ صَحِيحاً أَوَّلْنَاهُ عَلَى أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ وَطَلَبْنَا لَهُ أَجْوَدَ الـمَخَارِجِ لِأَنَّ الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ مِنَ الـلَّهِ سَابِقٌ، وَمَا يُنْقَلُ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَالـمَشْكُوكُ لَا يُبْطِلُ الـمَعْلُومَ.

وَنَعْتَقِدُ صِحَّةَ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ الفَارُوقِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رِضْوَانُ الـلَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، لَـمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ فِي مَقَامِ الخِلَافَةِ إِلَّا بِحَقٍّ وَوَجْهٍ شَرْعِيٍّ لَا ظُلْمَ فِيهِ وَلَا حَيْدَ وَلَا حَيْفَ وَلَا غَصْبَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ ﷺ عَنِ الأَفْضَلِ بَعْدَ رَسُولِ الـلَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَوَفِي ذَلِكَ شَكٌّ؟!» وَعَلَى هَذَا أَئِمَّةُ الفَتْوَى وَأَكَابِرُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ الـمُتَّسِمِينَ بِالسُّنَّةِ.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الآجَالَ الَّتِي عَلِمَ الـلَّهُ بِوَقْتِهَا لَا تَتَقَدَّمُ وَلَا تَتَأَخَّرُ عَمَّا عَلِمَهُ، فَلَا نَقْطَعُ أَجَلَ أَحَدٍ عَنِ الوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ الـلَّهُ تَعَالَى وُقُوعَهُ فِيهِ.

وَنَرَى وُجُوبَ الأَمْرِ بِالـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الـمُنْكَرِ، عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ الـمَعْرُوفَ وَالـمُنْكَرَ، وَلَـمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ ضَرَراً شَدِيداً يَشُقُّ عَلَيْهِ احْتِمَالُهُ.

وَالـلَّهُ الـمُوَفِّقُ لِلْعِصْمَةِ، وَلَا رَبَّ غَيْرُهُ.

عقيدة الشيخ الإمام

ابن الحاجب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ـ شَرْعًا ـ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ فِي التَّوْحِيدِ، وَفِي صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ، وَفِي تَصْدِيقِ رُسُلِهِ؛ فَيُؤْمِنَ بِأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ، وَلاَ نَظِيرَ لَهُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلاَ قَسِيمَ لَهُ فِي فِعْلِهِ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ صِدْقٌ. وَأَنَّ الإِيمَانَ هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعُ لِلْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الأَصَحِّ، خِلاَفًا لِمَنْ قَالَ هُوَ المَعْرِفَةُ فقط.

وَلاَ يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الأَصَحِّ، فَلاَ بُدَّ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلْمَعْرِفَةِ عَنْ مُسْتَنَدٍ جُمْلِيٍّ بِثُبُوتِ الصَّانِعِ وَوُجُودِهِ، وَوُجُوبِ وُجُودِهِ، وَثُبُوتِ قِدَمِهِ، وَعَدَمِ تَرْكِيبِهِ، وَعَدَمِ تَجْزِئَتِهِ، وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِي المُتَحَيِّزِ، وَعَدَمِ اتِّحَادِهِ بِغَيْرِهِ، وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِيهِ، وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ فِي جِهةٍ، وَاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الحَوَادِثِ بِهِ، وَاسْتِحَالَةِ الآلاَمِ وَاللَّذَّاتِ عَلَيْهِ.

وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ المَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، عَالِمٌ بِكُلِّ المَعْلُومَاتِ بِعِلْمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِصِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى العِلْمِ عَلَى الأَصَحِّ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلاَمٍ نَفْسِيٍّ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ وَاحِدٍ مُتَعَلِّقٍ بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالخَبَرِ وَالاسْتِخْبَارِ وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ وَالنِّدَاءِ عَلَى الأَصَحِّ، بَاقٍ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِهِ عِنْدَ الأَشْعَرِيِّ، وَبِذَاتِهِ عِنْدَ القَاضِي وَهُوَ الأَصَحُّ. وَلاَ تُعْرَفُ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ عَلَى الأَصَحِّ، خِلاَفًا لِلْجُمْهُورِ. وَأَنَّ رُؤْيَتَهُ صَحِيحَةٌ وَاقِعَةٌ.

وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالوَجْهِ وَاليَدَيْنِ وَالاِسْتِوَاءِ عَلَى رَأْيٍ. وَبِصِفَةٍ تُوجِبُ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ المَكَانِ عَلَى رَأْيٍ. وَبِصِفَةِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ عَلَى رَأْيٍ. وَبِالقِدَمِ غَيْرِ البَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ. وَبِالعَالِمِيَّةِ وَالقَادِرِيَّةِ وَالمُرِيدِيَّةِ والحَيِّيَّةِ عِنْدَ مُثْبِتِي الأَحْوَالِ. وَبِعُلُومٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى

رَأْيٍ. وَبِالرَّحْمَةِ وَالرِّضَا وَالكَرَمِ غَيْرِ الإِرَادَةِ عَلَى رَأْيٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لاَ دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ لاَ إِثْبَاتًا وَلاَ نَفْيًا.

وَأَنَّهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ. وَأَنَّهُ لاَ تَأْثِيرَ لِقُدْرَةِ العَبْدِ فِي مَقْدُورِهِ عَلَى الأَصَحِّ. وَأَنَّ العَقْلَ لاَ يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِ كَوْنِ الفِعْلِ أَوِ التَّرْكِ مُتَعَلَّقَ المُؤَاخَذَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلاَ تَحْسِينَ وَلاَ تَقْبِيحَ عَقْلاً. وَأَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَلاَ يَفْعَلُ شَيْئاً لِغَرَضٍ. وَأَنَّ الأَعْمَالَ لَيْسَتْ عِلَّةً لِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ.

وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتمُ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، دَلَّتْ المُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ وَصِدْقِ جَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَهُوَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي مَعَ عَدَمِ المُعَارَضَةِ. وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الكَبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا وَفِي تَبْلِيغِ الوَحْيِ وَالفَتَاوَى، وَمِنَ الصَّغَائِرِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقاً خِلاَفاً لِمَنْ جَوَّزَهَا عَلَيْهِمْ سَهْوًا، بِخِلاَفِ مَا قَبْلَهَا فِي السَّهْوِ لاَ مُطْلَقًا عَلَى الأَصَحِّ. وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ المَلاَئِكَةِ عَلَى الأَصَحِّ.

وَأَنَّ المَعَادَ البَدَنِيَّ حَقٌّ، بِمَعْنَى جَمْعِ الأَجْزَاءِ بَعْدَ تَفْرِيقِهَا، أَوْ بِمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ إِعْدَامِهَا. وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ مُنَعَّمَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَأَرْوَاحَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ بَاقِيَةٌ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ، وَأَنَّهُ لاَ تَنَاسُخَ فِيهَا.

وَأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ ثَوَابِ اللهِ تَعَالَى، وَعَذَابِهِ، وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَوَزْنِ الأَعْمَالِ، وَنُطْقِ الجَوَارِحِ، وَالحَوْضِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَأَحْوَالِ الجَنَّةِ وَدَوَامِ نَعِيمِهَا، وَأَحْوَالِ النَّارِ وَدَوَامِ عَذَابِهَا حَقٌّ. وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مُمْكِنَتَانِ، وَوُقُوعُ ذَلِكَ حَقٌّ مَقْطُوعٌ بِهِ بِخَبَرِ الصَّادِقِ.

وَأَنَّ وَعِيدَ أَهْلِ الكَبَائِرِ مُنْقَطِعٌ. وَأَنَّ وَعِيدَ الكَفَرَةِ دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَانِدٍ. وَأَنَّ الإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْدِيقِ الرُّسُلِ فِي كُلِّ مَا عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُهُمْ بِهِ عَلَى الأَصَحِّ، وَأَنَّهُ

لاَ يَزِيدُ وَلاَ يَنْقُصُ. وَيُقَالُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ. وَأَنَّ الكُفْرَ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْكَارِ مَا عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرَّسُلِ بِهِ عَلَى الأَصَحِّ، فَلاَ يُكَفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ. وَأَنَّ نَصْبَ الإِمَامِ وَاجِبٌ عَلَى الخَلْقِ، لاَ عَلَى الخَالِقِ. وَلاَ يَجِبُ القِيَامُ بِدَفْعِ شُبَهِ أَهْلِ الضَّلاَلِ إِلاَّ عَلَى مَنْ تَمَكَّنَ فِي النَّظَرِ وفِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ تَمَكُّناً يَقْوَى بِهِ عَلَى دَفْعِهَا، وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

عقيدة الشيخ الإمام

أبي مدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي تَنَزَّهَ عَنِ الحَدِّ وَالأَيْنِ وَالكَيْفِ وَالزَّمَانِ وَالمَكَانِ، المُتَكَلِّمِ بِكَلاَمٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ قَائِمٍ بِذَاتِهِ لاَ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ وَلاَ عَائِدٍ إِلَيْهِ، لاَ يَحُلُّ فِي المُحْدَثَاتِ، وَلاَ يُجَانِسُ المَخْلُوقَاتِ، وَلاَ يُوصَفُ بِالحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ، تَنَزَّهَتْ صِفَاتُ رَبِّنَا عَنِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نُوَحِّدُكَ وَلاَ نَحُدُّكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَلاَ نُكَيِّفُكَ، وَنَعْبُدُكَ وَلاَ نُشَبِّهُكَ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مَنْ شَبَّهَكَ بِخَلْقِكَ لَمْ يَعْلِمِ الخَالِقَ مِنَ المَخْلُوقِ، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ – ٤].

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ الَّذِي تَقَدَّسَتْ عَنِ سِمَةِ الحُدُوثِ ذَاتُهُ، وَتَنَزَّهَتْ عَنِ التَّشْبِيهِ بِصِفَاتِ الجُثَثِ صِفَاتُهُ، وَدَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ مُحْدَثَاتُهُ، وَشَهِدَتْ بِوَحْدَانِيَّتِهِ آيَاتُهُ.

الأَوَّلُ الَّذِي لاَ بِدَايَةَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، الآخِرُ الَّذِي لاَ نِهَايَةَ لِسَرْمَدِيَّتِهِ، الظَّاهِرُ الَّذِي لاَ شَكَّ فِيهِ، البَاطِنُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ، الحَيُّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ وَلاَ يَفْنَى، القَادِرُ الَّذِي لاَ يَعْجُزُ وَلاَ يَعْيَى، المُرِيدُ الَّذِي أَضَلَّ وَهَدَى وَأَفْقَرَ وَأَغْنَى، السَّمِيعُ الَّذِي يَسْمَعُ السِّرَّ وَأَخْفَى، البَصِيرُ الَّذِي يُبْصِرُ دَبِيبَ النَّمْلِ عَلَى الصَّفَا، العَالِمُ الَّذِي لاَ يَضِلُّ وَلاَ يَنْسَى، المُتَكَلِّمُ الَّذِي لاَ يُشْبِهُ كَلاَمُهُ كَلاَمَ مُوسَى، كَلَّمَ مُوسَى بِكَلاَمِهِ القَدِيمِ المُنَزَّهِ عَنِ التَّأْخِيرِ

وَالتَّقْدِيمِ، لاَ بِصَوْتٍ يَقْرَعُ، وَلاَ نِدَاءٍ يُسْمَعُ، وَلاَ حُرُوفٍ تُرَجَّعُ، كُلُّ الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ وَالنِّدَاءِ مُحْدَثَةٌ بِالنِّهَايَةِ وَالابْتِدَاءِ، جَلَّ رَبُّنَا وَعَلاَ وَتَبَارَكَ وَتَعَالَى.

لَهُ العَظَمَةُ وَالكِبْرِيَاءُ، وَلَهُ المُلْكُ وَالقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ، وَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى وَالصِّفَاتُ العُلَى، حَيَاتُهُ لَيْسَ لَهَا بِدَايَةٌ؛ فَالبِدَايَةُ بِالعَدَمِ مَسْبُوقَةٌ. قُدْرَتُهُ لَيْسَ لَهَا نِهَايَةٌ؛ فَالنِّهَايَةُ بِالتَّخْصِيصِ مَلْحُوقَةٌ. إِرَادَتُهُ لَيْسَتْ بِحَادِثَةٍ؛ فَالحَوَادِثُ بِالأَضْدَادِ مَطْرُوقَةٌ. سَمْعُهُ لَيْسَ بِجَارِحَةٍ؛ فَالجَارِحَةُ مَخْرُوقَةٌ. بَصَرُهُ لَيْسَ بِحَدَقَةٍ؛ فَالحَدَقَةُ مَشْقُوقَةٌ. عِلْمُهُ لَيْسَ بِكَسْبِيٍّ؛ فَالكَسْبُ بِالتَّأَمُّلِ وَالاسْتِدْلاَلِ يُعْلَمُ. وَلاَ بِضَرُورِيٍّ؛ فَالضَّرُورَةُ عَلَى الإِرَادَةِ وَالإِكْرَاهِ تَلْزَمُ. كَلاَمُهُ لَيْسَ بِصَوْتٍ؛ فَالأَصْوَاتُ تُوجَدُ وَتُعْدَمُ. وَلاَ بِحُرُوفٍ؛ فَالحُرُوفُ تُؤَخَّرُ وَتُقَدَّمُ.

جَلَّ رَبُّنَا عَنِ التَّشْبِيهِ بِخَلْقِهِ، وَكَلَّ خَلْقُهُ عَنِ القِيَامِ بِكُنْهِ حَقِّهِ، بَلْ هُوَ القَدِيمُ الأَزَلِيُّ الدَّائِمُ الأَبَدِيُّ، الَّذِي لَيْسَ لِذَاتِهِ قَدٌّ وَلاَ لِوَجْهِهِ خَدٌّ وَلاَ لِيَدِهِ زِنْدٌ وَلاَ لَهُ قَبْلٌ وَلاَ بَعْدُ.

لاَ بِجَوْهَرٍ؛ فَالجَوْهَرُ بِالتَّحَيُّزِ مَعْرُوفٌ، وَلاَ بِعَرَضٍ؛ فَالعَرَضُ بِاسْتِحَالَةِ البَقَاءِ مَوْصُوفٌ. وَلاَ بِجِسْمٍ فَالجِسْمُ بِالجِهَاتِ مَحْفُوفٌ. بَلْ هُوَ خَالِقُ الأَجْسَامِ وَالنُّفُوسِ، وَرَازِقُ أَهْلِ الجُودِ وَالبُؤْسِ، وَمُقَدِّرُ السُّعُودِ وَالنُّحُوسِ، وَمُدَبِّرُ الأَفْلاَكِ وَالشُّمُوسِ، هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ.

عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنٍ وَلاَ جُلُوسٍ، لاَ العَرْشَ لَهُ مِنْ قَبِيلِ القَرَارِ، وَلاَ الاسْتِوَاءَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الاسْتِقْرَارِ. العَرْشُ لَهُ حَدٌّ وَمِقْدَارٌ، وَالرَّبُ لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ، العَرْشُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ أَظْهَرَ فِيهِ بَعْضَ مَقْدُورَاتِهِ، العَرْشُ تُكَيِّفُهُ خَوَاطِرُ العُقُولِ وَتَصِفُهُ بِالعَرَضِ وَالطُّولِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَحْمُولٌ، وَالقَدِيمُ لاَ يَحُولُ وَلاَ يَزُولُ،

كَيْفَ وَالعَرْشُ بِنَفْسِهِ هُوَ المَكَانُ، وَلَهُ جَوَانِبُ وَأَرْكَانُ، وَكَانَ اللهُ قَبْلَ أَنْ يُكُونَ مَكَانٌ وَلاَ عَرْشٌ وَلاَ زَمَانٌ؟! خَلَقَ المَكَانَ وَالعَرْشَ وَالزَّمَانَ، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

لَيْسَ لَهُ تَحْتٌ فَيُقِلُّهُ، وَلاَ فَوْقٌ فَيُظِلُّهُ، وَلاَ خَلْفٌ فَيَسْنُدُهُ، وَلاَ جَوَانِبَ فَتَعْدِلُهُ، وَلاَ أَمَامَ فَيَحُدُّهُ، لَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ لَكَانَ مَحْمُولاً، وَلَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ لَكَانَ مَحْصُورًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَيْءٍ لَكَانَ مَخْلُوقًا، جَلَّ رَبُّنَا عَنِ التَّحْدِيدِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّكْيِيفِ وَالتَّأْلِيفِ وَالتَّصْوِيرِ وَالشَّبِيهِ وَالنَّظِيرِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

عقيدة الإمام القاضي

عضد الدين الإيجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الحَمْدُ لـلَّهِ عَلَى نَوَالِهِ، وَالصَّلاَةُ عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي ثَلاَثاً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلاَّ وَاحِدَة، قِيلَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: الَّذِينَ هُمْ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

وَهَذِهِ عَقَائِدُ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ: وَهُم الأَشَاعِرَةُ.

أَجْمَعَ السَّلَفُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ، كَانَ بِقُدْرَةِ الله بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَعَلَى أَنَّهُ قَابِلٌ لِلْفَنَاءِ، وَعَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِي مَعْرِفَةِ الله وَاجِبٌ شَرْعًا، وَبِهِ تَحْصُلُ المَعْرِفَةُ، وَلاَ حَاجَةَ إِلَى مُعَلِّمٍ

وَعَلَى أَنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعًا قَدِيمًا لَمْ يَزَلْ وَلاَ يَزَالُ، وَاجِبٌ وُجُودُهُ لِذَاتِهِ، مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ العَدَمُ لِذَاتِهِ، لاَ خَالِقَ سِوَاهُ، مُتَّصِفٌ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الكَمَالِ، مُنَزَّهٌ عَنْ جَمِيعِ سِمَاتِ النَّقْصِ؛ فَهُوَ عَالِمٌ بِجَمِيعِ المَعْلُومَاتِ، قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الكَائِنَاتِ، مُتَكَلِّمٌ، حَيٌّ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ.

مُنَزَّهٌ عَنْ جَمِيعِ جِهَاتِ النَّقْصِ؛ لاَ شَبِيهَ لَهُ وَلاَ نِدَّ، وَلاَ مِثْلَ لَهُ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَلاَ ظَهِيرَ، وَلاَ يَحُلُّ فِي غَيْرِه، وَلاَ يَقُومُ بِذَاتِهِ حَادِثٌ، وَلاَ يَتَّحِدُ بِغَيْرِهِ.

لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، وَلاَ عَرَضٍ، وَلاَ جِسْمٍ، وَلاَ فِي حَيِّزٍ وَجِهَةٍ، وَلاَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِهُنَا وَهُنَاكَ، وَلاَ يَصُحُّ عَلَيْهِ الحَرَكَةُ وَالاِنْتِقَالُ، وَلاَ الجَهْلُ وَلاَ الكَذِبُ.

وَأَنَّهُ مَرْئِيٌّ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ غَيْرِ مُوَازَاةٍ وَمُقَابَلَةٍ وَجِهَةٍ.

مَا شَاءَ اللهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ وَالكُفْرُ وَالمَعَاصِي بِخَلْقِهِ وَإِرَادَتِهِ وَلاَ يَرْضَاهُ، غَنِيٌّ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، وَلاَ حَاكِمَ عَلَيْهِ، وَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَاللُّطْفِ وَالأَصْلَحِ وَالعِوَضِ عَلَى الآلاَمِ، وَلاَ الثَّوَابِ وَلاَ العِقَابِ، إِنْ أَثَابَ فَبِفَضْلِهِ وَإِنْ عَاقَبَ فَبِعَدْلِهِ.

وَلاَ قَبِيحَ مِنْهُ، وَلاَ يُنْسَبُ فِيمَا يَفْعَلُ إِلَى جَوْرٍ أَوْ ظُلْمٍ؛ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، لاَ غَرَضَ لِفِعْلِهِ؛ رَاعَى الحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ عِبَادَهُ تَفَضُّلاً وَرَحْمَةً، لاَ وُجُوبًا.

وَلاَ حَاكِمَ سِوَاهُ، وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ فِي حُسْنِ الأَشْيَاءِ وَقُبْحِهَا وَكَوْنِ الفِعْلِ سَبَبًا لِلثَّوَابِ وَالعِقَابِ حُكْمٌ؛ فَالحَسَنُ: ما حسَّنُهُ الشَّرْعُ، وَالقَبِيحُ: مَا قبَّحَهُ الشَّرْعُ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ بِاعْتِبَارِهَا حَسُنَ أو قَبُحَ، وَلَوْ عُكِسَ الأَمْرُ لَكَانَ الأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

وَهُوَ غَيْرُ مُتَبَعِّضٍ وَلاَ مُتَجَزِّئٍ، وَلاَ حَدَّ لَهُ وَلاَ نِهَايَةَ، صِفَاتُهُ وَاحِدَةٌ بِالذَّاتِ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ، فَمَا وُجِدَ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ لاَ نِسْبَةَ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانِ فِي مَخْلُوقَاتِه.

وَللهِ ـ تَعَالَى ـ مَلاَئِكَةٌ ذُو أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاع، مِنْهُمْ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَعَزْرَائِيلَ، لِكُلٍّ مِنْهُمْ مَقَامٌ مَعْلُومٌ، لاَ يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ.

وَالقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ المَكْتُوبُ فِي المَصَاحِفِ، المَحْفُوظُ فِي الصُّدُورِ، المَقْرُوءِ بِالأَلْسُنِ؛ وَالمَكْتُوبُ غَيْرُ الكِتَابَةِ، وَالمَقْرُوءُ غَيْرُ القَرَاءَةِ.

وَأَسْمَاؤُهُ تَوْقِيفِيَّةٌ لاَ يَجُوزُ عَلَيْهِ إِطْلاَقُ اِسْمٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ إِذْنُ الشَّارِعِ.

وَالمَعَادُ حَقٌّ؛ تُحْشَرُ الأَجْسَادُ وَتُعَادُ فِيهَا الأَرْوَاحُ، وَكَذَا الْمُجَازَاةُ وَالْمُحَاسَبَةُ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالمِيزَانُ حَقٌّ، وَخَلْقُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ.

وَيُخَلَّدُ أَهْلُ الجَنَّةِ فِي الجَنَّةِ وَالكَافِرُ فِي النَّارِ، وَلاَ يُخَلَّدُ الْمُسْلِمُ صَاحِبُ الكَبِيرَةِ فِي النَّارِ، بَلْ يَخْرُجُ آخِرًا إِلَى الجَنَّةِ. وَالعَفْوُ عَنِ الصَّغَائِرِ وَعَنِ الكَبَائِرِ بِلاَ تَوْبَةٍ جَائِزٌ.

وَالشَّفَاعَةُ حَقٌّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ، وَشَفَاعَةُ الرَّسُولِ ﷺ لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وهو مُشَفَّعٌ وَلاَ يُرَدُّ مَطْلُوبُهُ. وَعَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ.

وَبِعْثَةُ الرُّسُلِ بِالْمُعْجِزَاتِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ـ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ـ حَقٌّ. وَمُحَمَّدٌ ـ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ـ خَاتِمُ الأَنْبِيَاءِ، لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ. وَالأَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ مِنَ الكَبَائِرِ وَمِنَ الصَّغَائِرِ، وَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ المَلاَئِكَةِ العُلْوِيَّةِ.

وَأَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ وَأَهْلُ بَدْرٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ.

وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ؛ يُكْرِمُ اللهُ بِهَا مَن يَّشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَيَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يُرِيدُ.

وَالإِمَامُ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ ثَبَتَ إِمَامَتُهُ بِالإِجْمَاعِ، وَلَمْ يَنُصَّ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى إِمَامَةِ أَحَدٍ، ثُمَّ عُمَرَ الفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانَ ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى. وَالأَفْضَلِيَّةُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ، وَمَعْنَى الأَفْضَل أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا عِنْدَ الله بِمَا كَسَبَ مِنْ خَيْرٍ، لاَ أَنَّهُ أَعْلَمُ وَأَشْرَفُ نَسَبًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالكُفْرُ: عَدَمُ الإِيمَانِ. وَهُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا عُلِمَ مَجِيءُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ ضَرُورَةً، وَلاَ نُكَفِّرُ أَحَداً مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ إِلاَّ بِمَا فِيهِ نَفْيُ الصَّانِعِ القَادِرِ الْمُخْتَارِ العَلِيمِ، أَوْ شِرْكٌ، أَوْ إِنْكَارُ النُّبُوَّةِ، أَوْ إِنْكَارُ مَا عُلِمَ مَجِيءُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِهِ ضَرُورَةً، وَإِنْكَارُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ قَطْعًا كَالأَرْكَانِ الخَمْسَةِ وَاسْتِحْلاَلُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَأَمَّا غَيْر ذَلِكَ فَالقَائِلُ بِهِ مُبْتَدِعٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ، وَمِنْهُ التَّجْسِيمُ.

وَالتَّوْبَةُ وَاجِبَةٌ، مَقْبَولَةٌ لُطْفًا مِنَ اللهِ. وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ تَبَعٌ لِمَا يُؤْمَرُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَا يُؤْمَرُ بِهَ وَاجِبًا فَوَاجِبٌ، وَإِنَ كَانَ مَنْدُوبًا فَمَنْدُوبٌ. وَشَرْطُهُ أنْ لاَ يُؤَدِّي إِلَى الفِتْنَةِ، وَأَنْ يُظَنَّ قَبُولُهُ. وَلاَ يَجُوزُ التَّجَسُّسُ.

ثَبَّتَكَ اللهُ عَلَى هَذِهِ العَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ، وَرَزَقَكَ العَمَلَ بِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى، وَالحَمْدُ لِـلَّهِ أَوَّلاً وَآخِرًا، وَالسَّلاَمُ عَلَى نَبِيِّهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا.

عقيدة الإمام

أبي محمد عبد الله القرشي التونسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعْلَمُوا ـ وَفَّقَنَا الـلَّهُ وَإِيَّاكُمْ لِتَوْحِيدِهِ، وَأَعَانَنَا عَلَى لُزُومِ تَـمْجِيدِهِ ـ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الـلَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ، دَائِمٌ لَا آخِرَ لَهُ.

لَيْسَ لَهُ ضِدٌّ وَلَا نَظِيرٌ وَلَا مُعِينٌ وَلَا وَزِيرٌ.

وَلَا تُـمَاثِلُهُ الـمَوْجُودَاتُ وَلَا يُمَاثِلُهَا.

وَلَا تَـحْوِيهِ الأَزْمَانُ وَلَا الجِهَاتُ وَلَا يَحُلُّ فِيهَا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَكَانٍ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى زَمَانٍ.

هُوَ الـلَّهُ سُبْحَانَهُ الآنَ ـ مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّمْجِيدِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ ـ عَلَى مَا كَانَ().

مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِهِ الأَزَلِيَّةِ وَنُعُوتِهِ الجَلِيلَةِ الأَبَدِيَّةِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ، عَالِـمٌ بِجَمِيعِ الـمَعْلُومَاتِ، قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الـمُمْكِنَاتِ، مُرِيدٌ لِـجَمِيعِ الكَائِنَاتِ، سَمِيعٌ لِـجَمِيعِ الـمَسْمُوعَاتِ، مُبْصِرٌ لِـجَمِيعِ الـمَرْئِيَّاتِ، مُدْرِكٌ لِـجَمِيعِ الـمُدْرَكَاتِ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَزَلِيٍّ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا أَصْوَاتٍ.

لَا تَتَحَرَّكُ ذَرَّةٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَكُونُ مَوْجُودٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَلَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا أَرَادَ، وَلَا يَجْرِي فِي خَلْقِهِ إِلَّا مَا قَدَّرَ.

لَا يَشُذُّ عَنْ قُدْرَتِهِ مَقْدُورٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ خَفِيَّاتُ الأُمُورِ.

لَا تُحْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَتَنَاهَى مَعْلُومَاتُهُ وَلَا مُرَادَاتُهُ.

أَنْشَأَ الـمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا، وَخَلَقَ أَفْعَالَـهَا بِأَسْرِهَا، وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ وَآجَالَـهُمْ بِجُمْلَتِهَا، فَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَلَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى مَا رَتَّبَهَا وَقَدَّرَهَا فِي سَابِقِ عِلْمِهِ وَوَفْقَ إِرَادَتِهِ.

مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الخَلْقِ، مُبَرَّأٌ عَنْ سِمَاتِ الحُدُوثِ وَالنَّقْصِ، فَلَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ العَلِيَّةُ صِفَاتَهُمْ، كَمَا لَا تُشْبِهُ ذَاتُهُ القُدُسِيَّةُ ذَوَاتَهُمْ، فَلَا يَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ عِلْمُ مَعْلُومٍ، وَلَا تَحْدُثُ لَهُ إِرَادَةٌ لَـمْ تَكُنْ، وَلَا يَعْتَرِيهِ عَجْزٌ وَلَا قُصُورٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ سَهْوٌ وَلَا فُتُورٌ، وَلَا يَغْفُلُ ـ سُبْحَانَهُ ـ عَنْ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ، وَلَا يَفْعَلُ بِآلَةٍ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِجَارِحَةٍ، وَلَا يَسْمَعُ بِأُذُنٍ، وَلَا يُبْصِرُ بِحَدَقَةٍ وَجَفْنٍ، وَلَا يَبْطِشُ بِيَدٍ، وَلَا يُوصَفُ بِلَوْنٍ، وَلَا يَعْلَمُ بِقَلْبٍ، وَلَا يُدَبِّرُ بِفِكْرٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِلِسَانٍ، وَلَا هُوَ عَرَضٌ وَلَا جَوْهَرٌ وَلَا جُثْمَانٌ، سُبْحَانَهُ العَظِيمُ الشَّأْنِ، فَلَهُ الصِّفَاتُ العُلَى وَالأَسْمَاءُ الحُسْنَى.

أَرْسَلَ الرُّسُلَ بِالبَيِّنَاتِ، وَأَيَّدَهُمْ وَقَوَّاهُمْ بِالـمُعْجِزَاتِ، وَجَعَلَ آخِرَهُمْ وَخَاتِـمَهُمْ خَيْرَ أَهْلِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ، مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الـلَّهِ بْنُ عَبْدِ الـمُطَّلِبِ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ العَرَبِيُّ القُرَشِيُّ الـمَكِّيُّ الـمَدَنِيُّ، صَلَّى الـلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

أَرْسَلَهُ بَشِيراً وَنَذِيراً وَدَاعِياً إِلَى الـلَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً إِلَى جَمِيعِ الخَلْقِ كَافَّةً، أَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ، عَرَبِيِّهِمْ وَعَجَمِيِّهِمْ، إِنْسِهِمْ وَجِنِّهِمْ، فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى ـ صَلَّى الـلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ الأَمَانَةَ، وَنَصَبَ الأَدِلَّةَ عَلَى صِدْقِهِ وَالبَرَاهِينَ السَّاطِعَةَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ.

فَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الـلَّهِ حَقٌّ، وَجَمِيعُ مَا قَالَهُ فَهُوَ لَا مَحَالَةَ صِدْقٌ.

فَمِمَّا أَخْبَرَ بِهِ ـ صَلَّى الـلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّ الـمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الآخِرَةِ بِأَبْصَارِهِمْ، وَأَنَّهُ يَبْعَثُهُمْ وَجَمِيعَ الخَلْقِ بَعْدَ الـمَوْتِ، وَيَحْشُرُهُمْ لِلْحِسَابِ وَالثَّوَابِ أَوِ

العِقَابِ، وَأَنَّ الجَنَّةَ وَالنَّارَ وَالحَوْضَ وَالـمِيزَانَ وَالصِّرَاطَ وَالشَّفَاعَةَ وَسُؤَالَ الـمَلَكَيْنِ ـ الـمُلَقَّبَيْنِ بِـ«مُنْكَرٍ» وَ«نَكِيرٍ» ـ الـمَيِّتَ فِي قَبْرِهِ عَنْ مَعْبُودِهِ وَنَبِيِّهِ وَدِينِهِ كُلَّ هَذَا حَقٌّ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، جَاءَتْ بِهِ الآثَارُ وَالصَّحِيحُ مِنَ الأَخْبَارِ.

كُلُّ هَذَا حَقٌّ صَحِيحٌ ثَابِتٌ.

هَذَا اعْتِقَادُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَعُلَمَاءِ الأُمَّةِ، وَالحَمْدُ لِـلَّهِ رَبِّ العَالَـمِينَ۝.

العقيدة النورية

في اعتقاد السادة الأشعرية

للشيخ الإمام أبي الحسن علي النوري الصفاقسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله الذِي دَلَّتْ عَلَى وُجُوبِ وُجُودِهِ مَخْلُوقَاتُهُ، وَتَقَدَّسَتْ عَنِ النَّقْصِ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ نَطَقَتْ بِصِدْقِهِ مُعْجِزَاتُهُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ نَصَرَةُ الدِّينِ وَحُمَاتُهُ.

وَبَعْدُ؛ فَأَقْسَامُ الحُكْمِ العَقْلِيِّ ثَلاَثَةٌ: وَاجِبٌ، وَمُسْتَحِيلٌ، وَجَائِزٌ.

فَالوَاجِبُ: مَا لاَ يُمْكِنُ فِي العَقْلِ نَفْيُهُ.

وَالمُسْتَحِيلُ: مَا لاَ يُمْكِنُ فِي العَقْلِ ثُبُوتُهُ.

وَالجَائِزُ: مَا يَصُحُّ فِي العَقْلِ نَفْيُهُ وَثُبُوتُهُ.

وَيَجِبُ لله جَلَّ وَعَزَّ كُلُّ كَمَالٍ لاَئِقٍ بِهِ.

وَيَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ مَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِهِ وَهُوَ عِشْرُونَ صِفَةً وَهْيَ: الوُجُودُ.

وَبُرْهَانُ ثُبُوتِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّ العَالَمَ وَهُوَ كُلُّ مَا سِوَى الله تَعَالَى حَادِثٌ؛ لِمُلاَزَمَتِهِ مَا شُوهِدَ حُدُوثُهُ كَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ ثُمَّ وُجِدْتَ.

وَكُلُّ حَادِثٍ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مَوْجُودٍ؛ لاسْتِحَالَةِ الانْتِقَالِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ بِلاَ فَاعِلٍ.

فَالعَالَمُ إِذًا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مَوْجُودٍ، وَهوَ اللهُ تَعَالَى.

وَالقِدَمُ: أَيْ لاَ أَوَّلِيَّةَ لِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى عَنْهُ القِدَمُ لَثَبَتَ لَهُ الحُدُوثُ، فيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ فَيُؤَدِّي إِلَى فَرَاغِ مَا لاَ نِهَايَةَ لَهُ، أَوْ الدَّوْرُ فَيُؤَدِّي إِلَى تَقَدُّمِ الشَّيءِ عَلَى نَفْسِهَ. وَكِلاَهُمَا مُسْتَحِيلٌ.

وَالبَقَاءُ: أَيْ لاَ آخِرِيَّةَ لِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُ البَقَاءُ لَكَانَ قَابِلاً لِلْوُجُودِ وَالعَدَمِ، فَيَحْتَاجُ فِي تَرْجِيحِ وُجُودِهِ إِلَى مُخَصِّصٍ، فَيَكُونُ حَادِثًا. وَقَدْ سَبَقَ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ.

وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ: أَيْ نَفْيُ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهِمَا كَالمَقَادِيرِ وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالجِهَاتِ وَالقُرْبِ وَالبُعْدِ بِالمَسَافَةِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ الحَوَادِثَ لَكَانَ حَادِثًا، وَقَدْ مَرَّ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ.

وَالقِيَامُ بِالنَّفْسِ. أَيْ: ذَاتٌ مَوْصُوفَةٌ بِالصِّفَاتِ العَلِيَّةِ، غَنِيَّةٌ عَنِ الفَاعِلِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاتًا لَكَانَ صِفَةً، فَيَسْتَحِيلُ اتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَالمَعْنَوِيَّةِ، وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهِمَا. وَلَوْ احْتَاجَ لِلْفَاعِلِ لَكَانَ حَادِثًا، وَتَقَدَّمَ بُرْهَانُ نَفْيِهِ.

وَالوَحْدَانِيَّةُ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ: أَيْ لَيْسَتْ ذَاتُهُ مُرَكَّبَةً؛ وَإِلاَّ لَكَانَ جِسْمًا. وَلاَ تَقْبَلُ صِغَرًا وَلاَ كِبَرًا لأَنَّهُمَا مِنْ عَوارِضِ الأَجْرَامِ. وَلاَ ذَاتَ كَذَاتِهِ، وَلاَ صِفَةً كَصِفَاتِهِ، وَلاَ تَأْثِيرَ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ البَتَّةَ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهَا لَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ لَمْ تُوجَدِ الحَوَادِثُ؛ لِلْزُومِ عَجْزِهِمَا عِنْدَ الاتِّفَاقِ، وَأَحْرَى عِنْدَ الاخْتِلاَفِ.

وَالحَيَاةُ وَهْيَ لاَ تَعَلُّقَ لَهَا.

وَالعِلْمُ الْمُنْكَشِفُ لَهُ تَعَالَى بِهِ كُلُّ وَاجِبٍ وَمُسْتَحِيلٍ وَجَائِزٍ.

وَالإِرَادَةُ التِّي يُخَصِّصُ تَعَالَى بِهَا الْمُمْكِنَ بِمَا شَاءَ.

وَالقُدْرَةُ التِّي يُثْبِتُ تَعَالَى بِهَا أَوْ يُعْدِمُ مَا أَرَادَ مِنْ المَمْكِنَاتِ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهذِهِ الصِّفَاتِ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ تُوجَدِ الحَوَادِثُ.

وَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ الْمُنْكَشِفُ لَهُ تَعَالَى بِهِمَا جَمِيعُ المَوْجُودَاتِ.

وَالكَلاَمُ الْمُنَزَّهُ عَنِ الحَرْفِ، وَالصَّوْتِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، وَالسُّكُوتِ؛ لِاسْتِلْزَامِ جَمِيعِ ذَلِكَ الحُدُوثَ. وَيَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ.

وَدَلِيلُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَا: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ.

وَكَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا، وَعَالِمًا، وَمُرِيدًا، وَقَادِرًا، وَسَمِيعًا، وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى كُلُّ مَا يُنَافِي صِفَاتِ الجَلاَلِ وَالكَمَالِ. وَذَلِكَ الْمُنَافِي كَالعَدَمِ، وَالحُدُوثِ، وَالفَنَاءِ، وَالْمُمَاثَلَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَالافْتِقَارِ لِلذَّاتِ أَوْ الفَاعِلِ، وَالتَّعَدُّدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، أَوْ وُجُودِ الشَّرِيكِ فِي الأَفْعَالِ، وَالمَوْتِ، وَالجَهْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَوُقُوعِ مُمْكِنٍ بِدُونِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَالعَجْزِ، وَالصَّمَمِ، وَالعَمَى، وَالْبَكَمِ. وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ المَعْنَوِيَّةِ مَعْلُومَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: الفِعْلُ وَالتَّرْكُ لِكُلِّ مَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِجَوَازِهِ وَإِمْكَانِهِ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمَا كَانَ فَاعِلاً بِالاخْتِيَارِ.

وَمِنَ الجَائِزَاتِ بِعْثَةُ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

وَيَجِبُ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: الصِّدْقُ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ صَلَوَاتُ الله وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِمْ ضِدُّهُ، وَهُوَ الكَذِبُ.

وَبُرْهَانُ وُجُوبِهِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا لَلزِمَ كَذِبُ مُصَدِّقِهِمْ بِالْمُعْجِزَات النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْكَلاَمِ، وَالْكَذِبُ عَلَى الله مُحَالٌ؛ لأَنَّ خَبَرَهُ مُوَافِقٌ لِعِلْمِهِ، وَعِلْمُهُ لاَ يَنْتَقِضُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوه.

وَالعِصْمَةُ مِنْ كُلِّ مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَلَوْ خِلاَفَ الأَوْلَى، أَوْ فِعْلِ المُبَاحِ لِمُجَرَّدِ الشَّهْوَةِ. وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ضِدُّهَا، وَهُوَ فِعْلُ المَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَدَلِيلُ وُجُوبِهَا لَهُمْ: الإِجْمَاعُ.

وَأَيْضًا لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لأُمِرَ أُمَمُهُمْ بِفِعْلِهِ؛ لأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِهِمْ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى الجَمْعِ بَيْنَ الأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ.

وَتَبْلِيغُ كُلِّ مَا أَمَرَهُمُ اللهُ بِتَبْلِيغِهِ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ أَنْ يَتْرُكُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا؛ أَمَّا عَمْدًا فَلِمَا تَقَدَّمَ فِي دَلِيلِ وُجُوبِ العِصْمَةِ، وَأَمَّا نِسْيَانًا فَلِلإِجْمَاعِ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَا هُوَ مِنَ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ التِي لاَ تُنَافِي عَظِيمَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوَّ قَدْرِهِمْ، كَالجُوعِ وَنَحْوِهِ.

وَبُرْهَانُ جَوَازِ ذَلِكَ مُشَاهَدَتُهُ فِيهِمْ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الكَرِيمِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

عقيدة الشيخ الإمام
أبي محمد الشبيبي البلوي القيرواني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى الـلَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

اعْلَمْ ـ أَرْشَدَنَا الـلَّهُ وَإِيَّاكَ ـ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الـلَّهَ ﷻ وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ، خَلَقَ العَالَـمَ بِأَسْرِهِ العُلْوِيَّ وَالسُّفْلِيَّ وَالعَرْشَ وَالكُرْسِيَّ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا.

جَمِيعُ الخَلَائِقِ مَقْهُورُونَ بِقُدْرَتِهِ، لَا تَتَحَرَّكُ ذَرَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

لَيْسَ مَعَهُ مُدَبِّرٌ فِي الخَلْقِ، وَلَا شَرِيكٌ فِي الـمُلْكِ.

حَيٌّ قَيُّومٌ ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[البقرة: ٢٥٥].

عَالِـمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، يَعْلَمُ مَا فِي البَرِّ وَالبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ.

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً.

فَعَّالٌ لِـمَا يُرِيدُ.

قَادِرٌ عَلَى مَا يَشَاءُ.

لَهُ الـمُلْكُ وَالغِنَى وَلَهُ العِزَّةُ وَالبَقَاءُ وَلَهُ الحُكْمُ وَالقَضَاءُ وَلُهُ الحَمْدُ وَالثَّنَاءُ وَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى.

لَا دَافِعَ لِـمَا قَضَى، وَلَا مَانِعَ لِـمَا أَعْطَى.

يَفْعَلُ فِي مُلْكِهِ مَا يُرِيدُ وَيَحْكُمُ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ.

لَا يَرْجُو ثَوَاباً وَلَا يَخَافُ عِقَاباً، لَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَلَا عَلَيْهِ حُكْمٌ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ.

مَوْجُودٌ قَبْلَ الخَلْقِ، لَيْسَ لَهُ قَبْلٌ وَلَا بَعْدٌ وَلَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ وَلَا يَمِينَ وَلَا شِمَالَ وَلَا أَمَامَ وَلَا خَلْفَ وَلَا كُلَّ وَلَا بَعْضَ.

لَا يُقَالُ «مَتَى كَانَ؟» وَلَا «أَيْنَ كَانَ؟» وَلَا «كَيْفَ كَانَ؟».

كَانَ وَلَا مَكَانَ، كَوَّنَ الـمَكَانَ وَدَبَّرَ الزَّمَانَ، لَا يَتَقَيَّدُ بِالزَّمَانِ وَلَا يَتَخَصَّصُ بِالـمَكَانِ.

لَا يَلْحَقُهُ وَهْمٌ وَلَا يُكَيِّفُهُ عَقْلٌ، لَا يَتَشَخَّصُ فِي الذِّهْنِ وَلَا يَتَمَثَّلُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الوَهْمِ وَلَا يَتَكَيَّفُ فِي العَقْلِ وَلَا تَلْحَقُهُ الأَوْهَامُ وَلَا الأَفْكَارُ وَلَا تُحِيطُ بِهِ الجِهَاتُ وَلَا الأَقْطَارُ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [غافر: ٦٥].

كَمُلَ بِحَمْدِ الـلَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَالحَمْدُ لِـلَّهِ رَبِّ العَالَـمِينَ.

العَقِيدَةُ الحَفِيدَةُ

لِلإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ

السَّنُوسِيِّ الحَسَنِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اعْلَمْ أَنَّ مَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ وَاجِبَ الوُجُودِ، وَالقِدَمِ، وَالبَقَاءِ، مُخَالِفٌ لِخَلْقِهِ، قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، غَنِيٌّ عَنِ المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَتَجِبُ لَهُ القُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالعِلْمُ، وَالحَيَاةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ وَالكَلامُ، وَكَونُهُ قَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا، وَحَيًّا، وَسَمِيعًا، وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ العَدَمُ، وَالحُدُوثُ، وَطُرُوُّ العَدَمِ، وَالمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَالاِفْتِقَارُ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ، وَالشَّرِيكُ وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ العَجْزُ، وَالكَرَاهَةُ، وَالجَهْلُ، وَالمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، وَالعَمَى وَالبَكَمُ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى: حُدُوثُ العَالَمِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا لَكَانَ فَانِيًا.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لِخَلْقِهِ لَكَانَ مِثْلَهُمْ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَاحْتَاجَ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ.

وَلَوْ افْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً.

وَلَوْ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَكَانَ مَقْهُورًا، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

وَلَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالعِلْمُ وَالحَيَاةُ لَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ.

وَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلاَمِ لَكَانَ نَاقِصًا تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْمُمْكِنَاتِ وَتَرْكُهَا جَائِزًا لَانْقَلَبَتِ الحَقَائِقُ، وَقَلْبُ الحَقَائِقِ مُسْتَحِيلٌ.

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الصِّدْقُ، وَالأَمَانَةُ، وَالتَّبْلِيغُ،

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الكَذِبُ وَالخِيَانَةُ وَالكِتْمَانُ.

وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَا يَجُوزُ فِي حَقِّ سَائِرِ البَشَرِ لَكِنْ مِمَّا لاَ يُؤَدِّي إِلَى النَّقْصِ فِي مَرَاتِبِهِمُ العَلِيَّةِ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِمْ: الْمُعْجِزَاتُ.

وَلَوْ لَمْ يَكُونُوا أُمَنَاءَ لَكَانُوا خَائِنِينَ

وَلَوْ لَمْ يُبَلِّغُوا لَكَانُوا كَاتِمِينَ وَذَلِكَ مُحَالٌ

وَدَلِيلُ جَوَازُ الأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ مُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ لِأَهْلِ زَمَانِهِمْ، وَنُقِلَتْ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ، لاَ رَبَّ غَيْرَهُ وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ.

وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

كَمُلَتْ بِحَمْدِ اللهِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصْحِبِهِ وَسَلَّمَ.

عَقِيدَةُ أَهْلِ الإِيمَانِ

لِلشَّيْخِ الإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ القَادِرِ الفَاسِيِّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ العَلاَّمَةُ المُشَارِكُ الفَهَّامَةُ ذُو الفِكْرِ الصَّائِبِ وَالذِّهْنِ الثَّاقِبِ الشَّهِيرُ الذِّكْرِ فِي المَشَارِقِ وَالمَغَارِبِ الصَّدْرُ الأَوْحَدُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ القَادِرِ ابْنُ الفَقِيهِ البَرَكَةُ أَبِي الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ الإِمَامِ مُحْيِي الدِّينِ أَبِي المَحَاسِنِ يُوسُفُ الفَاسِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

الحَمْدُ للهِ هَادِي المُؤْمِنِينَ بِتَوْحِيدِهِ، وَمُؤَيِّدِهِمْ بِنُورِ تَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَفْوَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ، السَّاعِي فِي إِرْشَادِ عِبَادِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ تَعْظِيمًا لِحَقِّهِ وَاسْتِجْلاَبًا لِوِدَادِهِ.

اعْلَمْ أَنَّ اللهَ أَوْجَبَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ـ وَهُوَ البَالِغُ العَاقِلُ الَّذِي بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ النُّبُوءَةِ ـ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَا يَجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ.

فَالوَاجِبُ لَهُ كُلُّ كَمَالٍ؛ فَهُوَ مَوْجُودٌ لاَ يَجُوزُ عَلَيْهِ العَدَمُ سَابِقًا وَلاَ لاَحِقًا.

قَدِيمٌ لاَ أَوَّلَ لَهُ.

بَاقٍ لاَ آخِرَ لَهُ.

لاَ يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ؛ فَلَيْسَ بِجِرْمٍ، وَلاَ عَرَضٍ، وَلاَ فِي جِهَةٍ، وَلاَ فِي مَكَانٍ، وَلاَ فِي زَمَانٍ، وَلاَ يَتَحَيَّزُ. مُنَزَّهٌ عَنْ المُمَاسَّةِ وَالاِسْتِقْرَارِ وَالتَّمَكُّنِ وَالاِنْتِقَالِ وَالقُرْبِ وَالبُعْدِ.

لاَ تَحُلُّ ذَاتُهُ فِي شَيْءٍ.

وَلاَ يَحُلُّ شَيْءٌ فِي ذَاتِهِ.

وَلاَ يَحْمِلُهُ شَيْءٌ؛ العَرْشُ وَمَا حَوَى وَالمَلاَئِكَةُ الحَامِلُونَ لَهُ مَحْمُولُونَ بِقُدْرَتِهِ وَتَحْتَ قَهْرِهِ وَفِي قَبْضَتِهِ، فَكُلُّ مَا يَخْطُرُ بِالبَالِ أَوْ يَرْتَسِمُ فِي الخَيَالِ مِنَ الكَيْفِيَّاتِ وَالأَمْثَالِ يُنَزَّهُ عَنْهُ الكَبِيرُ المُتَعَالِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

قَائِمٌ بِنَفْسِهِ: أَيْ مُسْتَقِلٌّ بِذَاتِهِ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ الغَنِيُّ عَلَى الإِطْلاَقِ، قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، فَهُوَ الحَيُّ القَيُّومُ.

وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ وَلاَ مُرَكَّبٍ مِنْ أَجْزَاء.

وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لاَ يُمَاثِلُهُ أَحَدٌ فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ الكَمَالِ وَنُعُوتِ الجَلاَلِ.

وَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ[1] مُنْفَرِدٌ بِالخَلْقِ وَالإِبْدَاعِ، مُسْتَبِدٌّ بِالإِيجَادِ وَالاِخْتِرَاعِ مِنْ غَيْرِ مُعَاوَنَةٍ وَلاَ مُعَالَجَةٍ وَلاَ مُؤَازَرَةٍ، فَهُوَ خَالِقُ الخَلْقِ وَخَالِقُ أَعْمَالِهِمْ وَحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ وَجَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ، وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ تَأْثِيرٌ فِي فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

وَمَا يُوجَدُ مِنَ الآثَارِ عِنْدَ اقْتِرَانِ بَعْضِ الأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ كَوُجُودِ الاحْتِرَاقِ عِنْدَ مُمَاسَّةِ النَّارِ لِلحَطَبِ، وَالشِّبَعِ عِنْدَ الأَكْلِ، فَإِنَّ المُشَاهَدَ اقْتِرَانُ النَّارِ بِالحَطَبِ فَقَطْ، وَكَوْنُهَا هِيَ أَحْرَقَتْ غَيْرُ مُشَاهَدٍ وَلاَ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ اللهِ، وَمَنْ قَالَ أَنَّهُ فِعْلُ النَّارِ فَهِيَ شَهَادَةُ زُور.

وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ مُنْفَرِدٌ بِتَدْبِيرِهِ، فَلاَ مُدَبِّرَ لِلعَالَمِ غَيْرُهُ، وَلاَ نَافِذَ إِلاَّ مَشِيئَتُهُ وَأَمْرُهُ.

مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ وُجُودِيَّةٍ قَدِيمَةٍ أَبَدِيَّةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، فَهُوَ حَيٌّ بِحَيَاةٍ بِغَيْرِ بِنْيَةٍ وَلاَ مِزَاجٍ.

---

[1] في الهامش: فعله

قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ يَتَيَسَّرُ بِهَا إِيجَادُ مَقْدُورَاتٍ لاَ تَتَنَاهَى وَإِعْدَامُهَا.

مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ يَتَخَصَّصُ بِهَا الْمُمْكِنَاتُ بِبَعْضِ الأَحْوَالِ الجَائِزَةِ عَلَيْهَا مِنَ الوُجُودِ وَالعَدَمِ وَالجِهَاتِ وَالأَزْمِنَةِ وَالأَمْكِنَةِ وَسَائِرِ الأَعْرَاضِ، فَلاَ يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلاَّ مَا يُرِيدُ مِنْ كُفْرٍ أَوْ إِيمَانٍ أَوْ طَاعَةٍ أَوْ عِصْيَانٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ لَهُ، مُقَدَّرٌ بِتَقْدِيرِهِ، مَخْصُوصٌ بِإِرَادَتِهِ وَتَدْبِيرِهِ.

عَالِمٌ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ كَاشِفٍ لِمَعْلُومَات لاَ نِهَايَةَ لَهَا كَشْفًا إِحَاطِيًّا؛ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا، لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ، يَعْلَمُ حَرَكَةَ الهَبَاءِ فِي الهَوَاءِ، وَهَوَاجِسَ الضَّمَائِرِ وَتَقَلُّبَاتِ الخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ وَيَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا لَمْ يَكُنْ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ.

سَمِيعٌ لاَ بِصِمَاخٍ وَأُذُنٍ، بَلْ بِسَمْعٍ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مَسْمُوعٌ.

بَصِيرٌ لاَ بِحَدَقَةٍ وَأَجْفَانٍ، بَلْ بِبَصَرٍ لاَ يَغِيبُ عَنْهُ مَرْئِيٌّ وَلاَ يَحْجُبُهُ بُعْدٌ وَلاَ قُرْبٌ وَلاَ ظَلاَمٌ، مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ وَلاَ انْبِعَاثِ أَشِعَّةٍ، وَلاَ يَخْتَصُّ سَمْعُهُ بِالأَصْوَاتِ وَلاَ بَصَرُهُ بِالأَجْرَامِ وَالأَلْوَانِ وَالاِجْتِمَاعِ وَالاِفْتِرَاقِ وَالحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، بَلْ يَسْمَعُ وَيَرَى جَمِيعَ المَوْجُودَاتِ مِنَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ الوَاجِبَاتِ وَالجَائِزَاتِ الظَّاهِرَاتِ وَالخَفِيَّاتِ يَسْمَعُ وَيَرَى دَبِيبَ النَّمْلَةِ السَّوْدَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ.

مُتَكَلِّمٌ بِكَلاَمٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلاَ صَوْتٍ وَلاَ يَعْتَرِيهِ سُكُوتٌ وَلاَ تَقْدِيمٌ وَلاَ تَأْخِيرٌ وَلاَ تَرْتِيبٌ وَلاَ تَبْعِيضٌ وَلاَ انْقِطَاعٌ؛ إِذْ صِفَاتُهُ لاَ تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لاَ تُشْبِهُ ذَوَاتَ المَخْلُوقِينَ.

وَالمُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ، كَالاِبْتِدَاءِ وَالاِنْقِضَاءِ وَالمُشَابَهَةِ لِخَلْقِهِ وَوُجُودِ شَرِيكٍ لَهُ، وَمَا يَمْنَعُ الإِدْرَاكَ كَالمَوْتِ وَالعَمَى وَالصَّمَمِ، وَمَا يَمْنَعُ الأَفْعَالَ

كَالجَهْلِ وَالعَجْزِ، وَعَدَمِ التَّخْصِيصِ لِلمُمْكِنَاتِ بِأَنْ لاَ يَكُونَ مُرِيدًا مُخْتَارًا لِفِلْعِهِ، وَمَا يَمْنَعُ الكَلاَمَ كَالخَرَسِ.

وَالجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى خَلْقُ المَخْلُوقَاتِ وَإِعْدَامُهَا، فَهُوَ مُتَفَضِّلٌ بِالخَلْقِ وَالاخْتِرَاعِ وَالتَّكْلِيفِ وَالإِنْعَامِ وَالإِحْسَانِ وَالإِصْلاَحِ بِلاَ لُزُومٍ وَإِيجَابٍ، فَإِنَّهُ لاَ مُكْرِهَ لَهُ، بَلْ هُوَ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، بِيَدِهِ الهِدَايَةُ وَالإِضْلاَلُ وَالتَّوْفِيقُ وَالخُذْلاَنُ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، لاَ يُوصَفُ بِالظُّلْمِ وَلاَ بِالجَوْرِ، إِذْ لاَ يُصَادِفُ تَصَرُّفُهُ مُلْكًا لِغَيْرِهِ حَتَّى يَكُونَ ظُلْمًا لِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ مِنَ العَرْشِ إِلَى الفَرْشِ مِنْ جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ مِلْكٌ لَهُ، فَتَصَرُّفُهُ فِيهِ تَصَرُّفُ المَالِكِ فِي مُلْكِهِ. لاَ يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ.

وَتَفَضَّلَ بِبَعْثِ الرُّسُلِ مِنْ عِبَادِهِ أَوْحَى إِلَيْهِمْ شَرِيعَتَهُ وَأَحْكَامَهُ وَأَمَرَهُمْ بِتَبْلِيغِ الخَلْقِ أَوَامِرَهُ وَنَوَاهِيَهُ وَتَحْذِيرَهُمْ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ، وَتَوْجِيهِهِمْ إِلَى مَوْلاَهُمْ لِتَحْصِيلِ رِضَاهُ وَثَوَابَهُ، وَأَيَّدَهُمْ بِالمُعْجِزَاتِ الخَوَارِقِ لِلعَادَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ، وَعَصَمَهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ كِبَارِهَا وَصِغَارِهَا، الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الأَقْوَالِ، وَمِنَ الغَفْلَةِ وَالشُّغْلِ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى، وَمِنْ مَيْلِ القُلُوبِ لِشَيْءٍ مِنْ زُخْرُفِ الدُّنْيَا وَمِنْ كُلِّ جَهْلٍ جَلِيٍّ أَوْ خَفِيٍّ، وَمِنَ الكَذِبِ وَالخِيَانَةِ وَاتِّبَاعِ البَاطِلِ وَالغِشِّ وَكِتْمَانِ شَيْءٍ مِنَ الوَحْيِ المَأْمُورِينَ بِتَبْلِيغِهِ.

وَشَرْطُ الرِّسَالَةِ: الذُّكُورَةُ، وَكَمَالُ العَقْلِ، وَالذَّكَاءُ، وَالفِطْنَةُ، وَقُوَّةُ الرَّأْيِ، وَشَرَفُ النَّسَبِ، وَالسَّلاَمَةُ مِمَّا يُنَفِّرُ كَالفَظَاظَةِ وَوَصْفِ الآبَاءِ بِالزِّنَا وَالبَرَصِ وَالجُذَامِ وَالجُنُونِ وَالإِغْمَاءِ الطَّوِيلِ، وَمِمَّا يُخِلُّ بِالمُرُوءَةِ كَالحِرَفِ الدَّنِيَّةِ كَالحِجَامَةِ، أَوْ يُخِلُّ بِحِكْمَةِ البِعْثَةِ كَالعَمَى عَلَى الصَّحِيحِ وَالصَّمَمِ وَالبَكَمِ.

وَالوَاجِبُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الصِّدْقُ، وَالأَمَانَةُ، وَالتَّبْلِيغُ، وَالنَّصِيحَةُ.

وَالجَائِزُ عَلَيْهِمْ: الأَوْصَافُ البَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا نَقْصَ فِيهَا وَلَا تَنْفِيرَ كَالأَمْرَاضِ، وَالنَّوْمِ، وَالأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالنِّكَاحِ.

وَمَا تَلَبَّسُوا بِهِ مِنَ الأُمُورِ الـمُبَاحَةِ لَيْسُوا فِيهَا كَغَيْرِهِمْ؛ إِذْ هِيَ قُرْبَةٌ فِي حَقِّهِمْ.

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِجَمِيعِ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ عَدَدُ الكُتُبِ وَالأَنْبِيَاءِ. وَمَا ثَبَتَ مِنَ الكُتُبِ وَالأَنْبِيَاءِ بِالإِجْمَاعِ فَجَاحِدُهُ كَافِرٌ.

وَأَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّداً ﷺ خَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الخَلْقِ بِالإِجْمَاعِ، مُرْسَلٌ إِلَى الجِنِّ وَالإِنْسِ، وَفِي الـمَلَائِكَةِ خِلَافٌ، وَأَنَّ القُرْآنَ بِالتَّعْيِينِ مُنَزَّلٌ عَلَيْهِ.

وَيَجِبُ تَصْدِيقُهُمْ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنْ وُجُودِ الجِنِّ وَأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ مُثَابُونَ مُعَاقَبُونَ، وَمِنْ وُجُودِ الملَائِكَةِ وَهُمْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ المعْصِيَةُ؛ لِعِصْمَتِهِمْ، لَيْسُوا بِذُكُورٍ وَلَا إِنَاثٍ، وَمِنْ بَعْثِ الخَلْقِ بَعْدَ الـمَوْتِ بِأَجْسَادِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا فِي الدُّنْيَا لِلْحِسَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَكَالجَنَّةِ وَالنَّارِ وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الآنَ دَائِمَتَانِ، وَكَسُؤَالِ الـمَلَكَيْنِ فِي القَبْرِ لِكُلِّ مَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الإِسْلَامِ وَلَوْ مُنَافِقاً، وَاخْتُلِفَ فِي مُظْهِرِ الكُفْرِ، وَالـمَلَكَانِ: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، وَقِيلَ: يَسْأَلُ الـمُؤْمِنَ مُبَشِّرٌ وَبَشِيرٌ. وَكَرُؤْيَةِ الـمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ بِلَا تَكْيِيفٍ، وَالحَوْضِ، وَالصِّرَاطِ، وَوَزْنِ الأَعْمَالِ بِمِيزَانٍ، وَأَخْذِ صُحُفِ الأَعْمَالِ، وَشَفَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَسَائِرِ الـمُؤْمِنِينَ، وَنُفُوذِ الوَعِيدِ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الـمُؤْمِنِينَ بِدُخُولِ النَّارِ، وَعَدَمِ خُلُودِ الـمُؤْمِنِينَ فِي النَّارِ.

وَالـمَوْتُ فِعْلُ الـلَّهِ وَإِنْ وَقَعَ عِنْدَ سَبَبٍ مِنَ الخَلْقِ.

وَكُلُّ أَحَدٍ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ الـمُقَدَّرِ لَهُ.

وَيَقْبِضُ الأَرْوَاحَ «عَزْرَائِيلُ» بِإِذْنِ الـلَّهِ.

وَعَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حَفَظَةٌ مِنَ الـمَلَائِكَةِ يَكْتُبُونَ الأَعْمَالِ.

وَالأَرْوَاحُ بَعْدَ الـمَوْتِ بَاقِيَةٌ وَلَا فَنَاءَ لَـهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: تَفْنَى عِنْدَ القِيَامَةِ، ثُمَّ تَرْجِعُ لِلْأَجْسَادِ، وَقَبْلَ القِيَامَةِ مُنَعَّمَةٌ أَوْ مُعَذَّبَةٌ.

وَالكَافِرُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨].

وَالـمُؤْمِنُ العَاصِي الـمُرْتَكِبُ لِلْكَبَائِرِ فِي الـمَشِيئَةِ، وَلَا نَقْطَعُ عَلَى مُعَيَّنٍ بِالنَّارِ.

وَلَا تُحْبِطُ السَّيِّئَةُ الحَسَنَةَ، وَلَا تَسْقُطُ الكَبِيرَةُ بِالحَسَنَةِ، بَلْ بِفَضْلِ الـلَّهِ أَوْ بِالتَّوْبَةِ: وَهِيَ النَّدَمُ عَلَى الـمَعْصِيَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مُبْعِدَةٌ عَنْ رِضْوَانِ الـلَّهِ مُقَرِّبَةٌ مِنْ سَخَطِهِ، وَلَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالإِقْلَاعِ عَنِ الـمَعْصِيَةِ وَالعَزْمِ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ أَبَداً، وَمُبَادَرَةِ قَضَاءِ مَا ضَيَّعَهُ مِنْ حُقُوقِ الـلَّهِ وَحُقُوقِ العِبَادِ.

وَأَعْظَمُ شَيْءٍ يُعِينُ عَلَيْهَا: مُجَانَبَةُ خُلَّاطِ السُّوءِ، وَلَا سِيَّمَا الَّذِينَ اشْتَرَكَ مَعَهُمْ الـمَعْصِيَةَ، وَمُوَالَاةُ أَبْنَاءِ الآخِرَةِ مِـمَّنْ تُذَكِّرُهُ بِالـلَّهِ رُؤْيَتُهُ وَتَنْهَضُ بِهِ حَالَتُهُ وَمُخَالَطَتُهُ وَهُمْ أَوْلِيَاءُ الـلَّهِ الَّذِينَ يَخْشَعُونَ وَيُخَشِّعُونَ.

وَلَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ مِنَ الـمُؤْمِنِينَ بِارْتِكَابِ ذَنْبٍ إِلَّا إِذَا جَحَدَ مَا عُلِمَ مَجِيءُ الرَّسُولِ ﷺ بِهِ ضَرُورَةً، فَالإِيمَانُ: تَصْدِيقُ الرَّسُولِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَتَكْذِيبُهُ كُفْرٌ.

وَلَا نُعَيِّنُ أَحَداً لِلجَنَّةِ إِلَّا الأَنْبِيَاءَ وَمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَمِنْ ذَلِكَ الأَوْلِيَاءُ الـمَشَاهِيرُ وَأَئِمَّةُ الـمِلَّةِ الَّذِينَ اجْتَمَعَتْ الأُمَّةُ عَلَى قَبُولِـهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ، فَإِجْمَاعُ الأُمَّةِ مَعْصُومٌ؛ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ بِخَيْرٍ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ»[1].

وَالذُّنُوبُ كَبَائِرُ وَصَغَائِرُ، وَالصَّغَائِرُ تُمْحَى بِاجْتِنَابِ الكَبَائِرِ وَبِالحَسَنَاتِ.

وَلَا نَقُولُ بِلُزُومِ الـمُوَازَنَةِ بَيْنَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، بَلِ العَبْدُ إِذَا أَتَى بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالَ الجِبَالِ وَلَهُ مُخَالَفَةٌ وَاحِدَةٌ فَهُوَ مَرْهُونٌ بِهَا، إِمَّا أَنْ يَعْفُوَ اللهُ عَنْهُ أَوْ يُؤَاخِذَهُ بِهَا ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ.

وَلِلسَّاعَةِ عَلَامَاتٍ أَخْبَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ كَخُرُوجِ الدَّجَّالِ الأَعْوَرِ الكَذَّابِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَظُهُورِ الـمَهْدِيِّ الفَاطِمِيِّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا يَمْلَأُ الأَرْضَ عَدْلاً، وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّامِ مُجَدِّداً لِهَذِهِ الـمِلَّةِ غَيْرَ نَاسِخٍ لَـهَا، حَاكِماً بِكِتَابِ اللهِ كَالخَلِيفَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعَ قِيَامِ وَصْفِ النُّبُوَّةِ بِهِ، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، وَيُبْطِلُ الجِزْيَةَ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الإِيمَانِ.

وَالصَّحَابِيُّ: الـمُؤْمِنُ الَّذِي اجْتَمَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ، وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ البَشَرِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ، وَأَفْضَلُهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ بَاقِي العَشَرَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ تَفْصِيلٌ.

وَأَفْضَلُ القُرُونِ قَرْنُ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ الَّذِينَ بَعْدَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ بَعْدَهُمْ، وَهَذِهِ الأُمَّةُ أَفْضَلُ الأُمَمِ.

فَهَذَا سَرْدُ عَقِيدَةِ أَهْلِ الإِيمَانِ، مَوْضُوعَةً لِـمَنْ أَرَادَ تَعْلِيمَهَا لِلنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، مَصُونَةً عَنْ شُبَهِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالخُذْلَانِ، خَالِيَةً عَنْ تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ، قَابَلَهَا الـلَّهُ

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى.

بِالقَبُولِ وَالرِّضْوَانِ، وَأَتْحَفَ عَبْدَهُ البَائِسَ الـمُنْكَسِرَ بِالعَفْوِ وَالغُفْرَانِ، وَالـحَمْدُ لِـلَّهِ عَلَى تَوَالِي الفَضْلِ وَالامْتِنَانِ، وَصَلَّى الـلَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَـهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالحَمْدُ لِـلَّهِ رَبِّ العَالَـمِينَ.

لُـمَعُ الأَدِلَّةِ
فِي قَوَاعِدِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ

لإمام الحرمين

عبد الملك الجويني

بِنـــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِـلَّهِ القَادِرِ العَلِيمِ، الفَاطِرِ الحَكِيمِ، الَّذِي وَجَبَ لَهُ القِدَمُ، وَاسْتَحَالَ فِي تَعَالِيهِ وَصِفَتِهِ تَجْوِيزُ العَدَمِ، وَصَلَّى الـلَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُبِيدِ الضَّلاَلَةِ، وَمُوَضِّحِ الحَقِّ بِوَاضِحِ الدَّلاَلَةِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فَقَد اسْتَدْعَيْتُمْ ـ أَرْشَدَكُم اللهُ ـ لُـمَعًا مِنَ الأَدِلَّةِ، فِي قَوَاعِدِ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَاسْتَخَرْتُ الـلَّهَ فِي إِسْعَافِكُمْ بِمُنَاكُمْ، وَالـلَّهُ الـمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلاَنُ.

القَوْلُ فِي حُدُوثِ العَالَمِ

الأَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ تَفْسِيرُ عِبَارَاتٍ اصْطَلَحَ الْمُوَحِّدُونَ عَلَيْهَا؛ رَوْمًا مِنْهُمْ لِجَمْعِ المَعَانِي الكَثِيرَةِ فِي أَلْفَاظٍ وَجِيزَةٍ.

فَمِمَّا أَطْلَقُوهُ: العَالَـمُ: وَهُوَ كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى الـلَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ العَالَمُ يَنْقَسِمُ إِلَى: جَوَاهِرَ، وَأَعْرَاضٍ.

فَالجَوْهَرُ: كُلُّ مَا لَهُ حَجْمٌ. وَقِيلَ: هُوَ الْمُتَحَيِّزُ. وَقِيلَ: هُوَ الْمُسْتَغْنِي عَـنِ المَحَـلِّ. وَقِيلَ: هُوَ القَابِلُ لِلْأَعْرَاضِ. وَقِيلَ: مَا لَهُ حَظٌّ مِنَ المِسَاحَةِ. وَقِيلَ: مَا لَهُ جِرْمٌ.

وَالعَرَضُ: هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالجَوْهَرِ، كَالأَلْوَانِ، وَالطُّعُـومِ، وَالـرَّوَائِحِ، وَالعُلُـومِ وَالقُدَرِ وَالإِرَادَةِ الحَادِثَةِ وَأَضْدَادِهَا، وَالحَيَاةِ وَالمَوْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ حُدُوثُ الجَوَاهِرِ يَنْبَنِي عَلَى أُصُولٍ أَرْبَعَةٍ:

1 ـ مِنْهَا: إِثْبَاتُ الأَعْرَاضِ.

2 ـ وَمِنْهَا: إِثْبَاتُ حُدُوثِهَا.

3 ـ وَمِنْهَا: اسْتِحَالَةُ تَعَرِّي الجَوَاهِرِ عَنْهَا.

4 ـ وَمِنْهَا: إِثْبَاتُ اسْتِحَالَةِ حَوَادِثَ لاَ أَوَّلَ لَهَا.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: مَا لاَ يَخْلُو عَنِ الحَوَادِثِ لاَ يَسْبِقُهَا، وَمَا لاَ يَسْبِقُ الحَـوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ.

أَمَّا الأَصْلُ الأَوَّلُ فِي إِثْبَاتِ وُجُودِ الأَعْرَاضِ، فَقَدْ أَنْكَرَتْ طَائِفَـةٌ مِـنَ المُلْحِـدِينَ الأَعْرَاضَ، وَزَعَمُوا أَنْ لاَ مَوْجُودَ إِلاَّ الجَوْهَر.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِثْبَاتِ وُجُودِ الأَعْرَاضِ أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا جَوْهَرًا سَاكِنًا ثُمَّ رَأَيْنَاهُ مُتَحَرِّكًا، فَإِنَّا نُدْرِكُ تَفْرِقَةً بَيْنَ الحَالَتَيْنِ، وَلاَ يَقَعُ الاِفْـتِرَاقُ إِلاَّ بَـيْنَ ذَاتَـيْنِ؛ إِذِ الـشَّيْءُ لاَ يُخَـالِفُ نَفْسَهُ، فَوَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّ التَّفْرِقَةَ آيِلَةٌ إِلَى أَعْرَاضٍ زَائِدَةٍ عَلَى الجَوْهَرِ.

ثُمَّ مُعْظَمُ الأَعْرَاضِ مُدْرَكٌ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ العَاقِلَ إِذَا طَرَأَتْ عَلَيْهِ آلاَمٌ، وَاعْتَرَتْهُ أَسْقَامٌ، أَوْ نَالَتْهُ لَذَّاتٌ، أَوْ أَرْهَقَتْهُ شَهَوَاتٌ، أَوْ أَدْرَكَ عُلُومًا، فَإِنَّهُ يَسْتَيْقِنُ طُرُوَّ هَذِهِ المَعَانِي عَلَى البَدِيهَةِ.

وَأَمَّا الأَصْلُ الثَّانِي: وَهُوَ حُدُوثُ الأَعْرَاضِ، فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّا نَرَى الأَعْرَاضَ المُتَضَادَّةَ مُتَعَاقِبَةً عَلَى مَحَلِّهَا، فَنَسْتَيْقِنُ حُدُوثَ الطَّوَارِئِ مِنْهَا، وَنَعْلَمُ أَيْضًا حُدُوثَ السَّوَابِقِ مِنْ حَيْثُ عُدِمَتْ؛ إِذْ لَوْ ثَبَتَ قِدَمُهَا لِاسْتَحَالَ عَدَمُهَا.

وَأَمَّا الأَصْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ تَبْيِينُ اسْتِحَالَةِ تَعَرِّي الجَوَاهِرِ عَنِ الأَعْرَاضِ، فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الجَوَاهِرَ الشَّاغِلَةَ لِلْأَحْيَازِ لاَ تُعْقَلُ غَيْرُ مُجْتَمَعَةٍ أَوْ مُفْتَرِقَةٍ، بَلْ بِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ أَنَّهَا لاَ تَخْلُو عَنْ كَوْنِهَا مُجْتَمِعَةً أَوْ مُفْتَرِقَةً، وَذَلِكَ يَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ خُلُوِّهَا عَنِ الاِجْتِمَاعِ وَالاِفْتِرَاقِ.

وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ بِبَدِيهَةِ العَقْلِ اسْتِحَالَةَ تَعَرِّي الأَجْرَامِ عَنِ الاِتِّصَافِ بِالتَّحَرُّكِ وَالسُّكُونِ، وَاللُّبْثِ فِي المَحَالّ، وَالزَّوَالِ وَالاِنْتِقَالِ، وَذَلِكَ يُوَضِّحُ اسْتِحَالَةَ تَعَرِّيهَا عَنِ الأَعْرَاضِ.

وَأَمَّا الأَصْلُ الرَّابِعُ: وَهُوَ إِيضَاحُ اسْتِحَالَةِ حَوَادِثَ لاَ أَوَّلَ لَهَا، فَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ دَوْرَاتَ الأَفْلاَكِ تَتَعَاقَبُ، وَتَقَعُ كُلُّ دَوْرَةٍ مِنْهَا عَلَى إِثْرِ انْقِضَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَلَوْ كَانَ قَبْلَ الدَّوْرَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا دَوْرَاتٌ لاَ نِهَايَةَ لِأَعْدَادِهَا وَلاَ غَايَةَ لِآحَادِهَا لَمَا كَانَ ذَلِكَ مُؤْذِنًا بِتَنَاهِيهَا؛ إِذْ مَا لاَ يَحْصُرُهُ عَدَدٌ وَلاَ يَضْبِطُهُ أَمَدٌ لاَ يُتَقَرَّرُ فِي العَقْلِ انْقِضَاؤُهُ، وَلاَ يَتَحَقَّقُ انْتِهَاؤُهُ، فَلَمَّا انْقَضَت الدَّوْرَاتُ قَبْلَ الدَّوْرَةِ المُتَأَخِّرَةِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نِهَايَةِ أَعْدَادِهَا، فَإِذَا تَنَاهَت انْتَهَتْ إِلَى أَوَّلٍ.

وَيَطَّرِدُ هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ فِي جُمْلَةِ المُتَعَاقِبَاتِ، كَالأَوْلاَدِ وَالوَالِدِينَ، وَالبَذْرِ وَالزَّرْعِ، وَنَحْوِهَا.

فَإِذَا ثَبَتَتْ هَذِه المُقَدِّمَاتُ تَرَتَّبَ عَلَيْهَا اسْتِحَالَةُ خُلُوِّ الجَوَاهِرِ عَنِ الحَوَادِثِ المُسْتَنِدَةِ إِلَى أَوَّلٍ، وَمَا لاَ يَخْلُو عَنِ الحَوَادِثِ لاَ يَسْبِقُهَا، وَمَا لاَ يَسْبِقُ الحَوَادِثَ حَادِثٌ عَلَى الاِضْطِرَارِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى نَظَرٍ وَاعْتِبَارٍ.

القَوْلُ فِي إِثْبَاتِ العِلْمِ بِالصَّانِعِ

فَإِذَا ثَبَتَتِ الحَوَادِثُ، فَهِيَ جَائِزَةُ الوُجُودِ، إِذْ يَجُوزُ تَقْدِيرُ وُجُودِهَا وَتَقْدِيرُ اسْتِمْرَارِ العَدَمِ عَلَيْهَا بَدَلاً عَنِ الوُجُودِ، فَإِذَا اخْتُصَّتْ بِالوُجُودِ المُمْكِنِ افْتَقَرَتْ إِلَى مُخَصِّصٍ.

ثُمَّ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَصِّصُ طَبِيعَةً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الطَبَائِعِيُّونَ؛ فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ عِنْدَ مُثْبِتِيهَا لاَ اخْتِيَارَ لَهَا، وَهِيَ مُوجِبَةٌ آثَارَهَا عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ وَانْقِطَاعِ الدَّوَافِعِ. فَإِنْ كَانَتِ الطَّبِيعَةُ قَدِيمَةً لَزِمَ قِدَمُ آثَارِهَا، وَقَدْ وَضَحَ حُدُوثُ الْعَالَمِ، وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً افْتَقَرَتْ إِلَى مُحْدِثٍ، ثُمَّ الْكَلاَمُ فِي مُحْدِثِهَا كَالْكَلاَمُ فِيهَا، فَيُؤَدِّي هَذَا الْقَوْلُ إِلَى إِثْبَاتِ حَوَادِثَ لاَ أَوَّلَ لَهَا، وَقَدْ تَبَيَّنَ بُطْلاَنُ ذَلِكَ. فَوَضَحَ أَنَّ مُخَصِّصَ الْعَالَمِ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، مَوْصُوفٌ بِالاِقْتِدَارِ وَالاِخْتِيَارِ.

فَصْلٌ

صَانِعُ الْعَالَمِ أَزَلِيُّ الْوُجُودِ، قَدِيمُ الذَّاتِ، لاَ مُبْتَدَأَ لِوُجُودِهِ، وَلاَ مُفْتَتَحَ لِثُبُوتِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَشَارَكَ الْحَوَادِثَ فِي الاِفْتِقَارِ إِلَى مُحْدِثٍ، ثُمَّ يَلْزَمُ فِي مُحْدِثِهِ مَا لَزِمَ فِيهِ، وَيَتَسَلْسَلُ الْقَوْلُ، وَيُفْضِي إِلَى إِثْبَاتِ حَوَادِثَ لاَ أَوَّلَ لَهَا، وَقَدْ سَبَقَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ.

فَصْلٌ

الْبَارِي تَعَالَى حَيٌّ، عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ؛ فَإِنَّا بِبَدَائِهِ الْعُقُولِ نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ صُدُورِ الأَفْعَالِ مِنَ الْعَاجِزِ عَنْهَا، وَكَذَلِكَ يَسْتَيْقِنُ كُلُّ لَبِيبٍ أَنَّ الأَفْعَالَ الْمُحْكَمَةَ الْمُتْقَنَةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى أَحْسَنِ تَرْتِيبٍ وَنِظَامٍ وَإِتْقَانٍ وَإِحْكَامٍ لاَ تَصْدُرُ إِلاَّ مِنْ عَالِمٍ بِهَا.

وَمَنْ جَوَّزَ تَرْتِيبَ خَطٍّ مَنْظُومٍ عَلَى تَرْتِيبٍ مَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِالْخَطِّ كَانَ عَنْ سَبِيلِ الْعُقُولِ خَارِجًا، وَفِي تِيْهِ الْجَهْلِ وَالِجًا.

وَإِذَا اسْتَبَانَ كَوْنُ صَانِعِ الْعَالَمِ عَالِمًا قَادِرًا، فَبِالاِضْطِرَارِ يُعْلَمُ كَوْنُهُ حَيًّا؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مَيِّتٌ أَوْ جَمَادٌ، وَتَجْوِيزُ ذَلِكَ مُرَاغَمَةٌ وَعِنَادٌ.

فَصْلٌ

صَانِعُ العَالَمِ مُرِيدٌ عَلَى الحَقِيقَةِ.

وَأَنْكَرَ «الكَعْبِيُّ» كَوْنَهُ مُرِيدًا عَلَى الحَقِيقَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ ـ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِ ـ إِذَا وُصِفَ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا لِأَفْعَالِ العِبَادِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ آمِرٌ بِهَا، وَإِذَا وُصِفَ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ خَالِقُهَا وَمُنْشِؤُهَا. وَزَعَمَ أَنَّ كَوْنَ الإِلَهِ عَالِمًا بِوُقُوعِ الحَوَادِثِ فِي أَوْقَاتِهَا عَلَى خَصَائِصِ صِفَاتِهَا يُغْنِي عَنْ تَعَلُّقِ الإِرَادَةِ بِهَا.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ إِذْ لَوْ أَغْنَى كَوْنُهُ عَالِمًا عَنْ كَوْنِهِ مُرِيدًا، لَأَغْنَى عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا، وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى افْتِقَارِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ إِلَى إِرَادَتِهِمْ.

فَصْلٌ

ذَهَبَ «**النَّجَّارُ**» إِلَى أَنَّ البَارِي ﷻ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ. ثُمَّ قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّه غَيْرُ مَغْلُوبٍ وَلاَ مُسْتَكْرَهٍ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لاَ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ إِثْبَاتًا بِنَفْيٍ، فَإِنَّ نَفْيَ الغَلَبَةِ وَالاِسْتِكْرَاهِ لاَ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ حُكْمِ صِفَةٍ.

ثُمَّ هُوَ مُسَاعِدٌ عَلَى نَفْيِ الغَلَبَةِ وَالاِسْتِكْرَاهِ عَنِ البَارِي تَعَالَى، مُطَالَبٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنْ يُثْبِتَ كَوْنَ البَارِي تَعَالَى قَاصِدًا إِلَى فِعْلِهِ. فَإِنِ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ مَا أَلْزَمْنَا «الكَعْبِيَّ» حَرْفًا بِحَرْفٍ.

فَصْلٌ

ذَهَبَ مُعْتَزِلَةُ البَصْرَةِ إِلَى أَنَّ البَارِي تَعَالَى مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لاَ فِي مَحَلٍّ.

وَالَّذِي قَالُوا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الحَوَادِثَ إِذَا افْتَقَرَتْ إِلَى إِرَادَةٍ، وَكَانَتِ الإِرَادَةُ حَادِثَةً، فَهِيَ أَيْضًا تَفْتَقِرُ فِي حُدُوثِهَا إِلَى إِرَادَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى إِثْبَاتِ إِرَادَاتٍ لاَ أَوَّلَ لَهَا.

فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ المَذَاهِبُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَهَا إِلَّا القَطْعُ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الحَقِّ مِنْ وَصْفِ البَارِي تَعَالَى بِكَوْنِهِ مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ قَدِيمَةٍ أَزَلِيَّةٍ.

فَصْلٌ

صَانِعُ العَالَمِ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ؛ إِذْ قَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُ حَيًّا، وَالحَيُّ لاَ يَخْلُو عَنِ الإِتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ أَوْ أَضْدَادِهَا، وَأَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقَائِصُ، وَالرَّبُّ ﷻ مُقَدَّسٌ عَنْ سِمَاتِ النَّقْصِ.

فَصْلٌ

البَارِي ﷻ بَاقٍ وَاجِبُ الوُجُودِ؛ إِذْ قَدْ ثَبَتَ بِمَا تَقَدَّمَ قِدَمُهُ، وَالقَدِيمُ يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ العُقَلاَءِ، وَذَلِكَ تَصْرِيحٌ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا مُسْتَمِرَّ الوُجُودِ.

فَصْلٌ

فِي الوَحْدَانِيَّةِ

صَانِعُ العَالَمِ وَاحِدٌ. وَحَقِيقَةُ الوَاحِدِ: الَّذِي لاَ يَنْقَسِمُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ الإِلَهِ أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا إِلَهَيْنِ، وَفَرَضْنَا عَرَضَيْنِ ضِدَّيْنِ، فَإِنْ جَوَّزْنَا إِرَادَةَ أَحَدِهِمَا لِأَحَدِ الضِّدَّيْنِ، وَإِرَادَةَ الثَّانِي لِلثَّانِي، اسْتَحَالَ نُفُوذُ إِرَادَتَيْهِمَا وَاسْتَحَالَ أَنْ لاَ تَنْفُذَ إِرَادَتُهُمَا جَمِيعًا؛ لِامْتِنَاعِ وُجُودِ الضِّدَّيْنِ وَالخُلُوِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ نَفَذَتْ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا كَانَ الثَّانِي مَغْلُوبًا مُسْتَكْرَهًا.

وَإِنْ لَمْ يَجُزْ اخْتِلاَفُهُمَا فِي الإِرَادَةِ كَانَ مُحَالاً؛ إِذْ وُجُودُ أَحَدِهِمَا وَوُجُودُ صِفَاتِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَمْنَعَ الثَّانِي مِنْ أَنْ يُرِيدَ مَا تَصِحُّ إِرَادَتُهُ عِنْدَ تَقْدِيرِ الإِنْفِرَادِ، وَالعَاجِزُ مُنْحَطٌّ عَنْ رُتْبَةِ الإِلَهِيَّةِ.

وَذَلِكَ مَضْمُونُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] مَعْنَاهُ: لَتَنَاقَضَتْ أَحْكَامُهُمَا مِنْ تَقْدِيرِ قَادِرَيْنِ عَلَى الكَمَالِ.

فَصْلٌ

البَارِي ﷻ عَالِمٌ بِعِلْمٍ قَدِيمٍ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ، حَيٌّ بِحَيَاةٍ قَدِيمَةٍ.

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّ البَارِي ـ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ ـ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ.

وَقَدْ تَحَقَّقَ فِي العُقُولِ أَنَّ مَا يُعْلَمُ بِهِ المَعْلُومُ عِلْمٌ، فَلَوْ عَلِمَ البَارِي ﷻ المَعْلُومَ بِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ عِلْمًا، وَكُلُّ مُتَعَلِّقٍ بِمُتَعَلَّقٍ تَعَلُّقَ إِحَاطَةٍ بِهِ عِلْمٌ.

ثُمَّ تَحَكَّمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي صِفَاتِ البَارِي ﷻ، فَزَعَمَتْ أَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ.

وَلَوْ عَكَسَ عَاكِسٌ مَا قَالُوهُ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ حَادِثٍ، مُرِيدٌ بِنَفْسِهِ، لَمْ يَجِدُوا بَيْنَ مَا قَرَّرُوهُ وَبَيْنَ مَا أُلْزِمُوهُ فَصْلاً. فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ البَارِي ﷻ مُرِيدًا بِنَفْسِهِ لَكَانَ مُرِيدًا لِكُلِّ مُرَادٍ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِنَفْسِهِ كَانَ عَالِمًا بِكُلِّ المَعْلُومَاتِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ عَلَى فَاسِدِ مُعْتَقَدِكُمْ بِكَوْنِ البَارِي ﷻ قَادِرًا، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ عِنْدَكُمْ، ثُمَّ يُخْتَصُّ كَوْنُ البَارِي ﷻ قَادِرًا ـ عَلَى زَعْمِكُمْ ـ بِبَعْضِ المَقْدُورَاتِ، وَلاَ يَتَّصِفُ البَارِي ﷻ بِالاِقْتِدَارِ عَلَى مَقْدُورَاتِ العِبَادِ. وَقَدْ صَرَّحَتْ نُصُوصٌ مِن كِتَابِ اللهِ تَعَالَى بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ. مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦] وَقَالَ تَعَالَى مُتَمَدِّحًا مُثْنِيًا عَلَى نَفْسِهِ:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨] فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ القُوَّةَ، وَهِيَ القُدْرَةُ بِاتِّفَاقِ المُفَسِّرِينَ.

فَصْلٌ

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ البَارِي ﷻ مُتَكَلِّمٌ، فَاعْلَمْ أَنَّ كَلاَمَ الله تَعَالَى أَزَلِيٌّ قَدِيمٌ لاَ مَبْدَأَ لِوُجُودِهِ. وَذَهَبَتِ المُعْتَزِلَةُ وَالنَّجَّارِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالإِمَامِيَّةُ وَالخَوَارِجُ إِلَى أَنَّ كَلاَمَ الله تَعَالَى حَادِثٌ. وَامْتَنَعَ طَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلاَءِ عَنْ إِطْلاَقِ القَوْلِ بِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا، وَسَمَّوْهُ حَادِثًا. وَأَطْلَقَ المُتَأَخِّرُونَ مِنَ المُعْتَزِلَةِ كَوْنَهُ مَخْلُوقًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى قِدَمِ كَلاَمِ البَارِي ﷻ : الاِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلاَمٍ، فَلَوْ كَانَ كَلاَمُهُ حَادِثًا لَمْ يَخْلُ مِنْ أُمُورٍ ثَلاَثَةٍ:

ـ إِمَّا أَنْ يَقُومَ بِذَاتِ البَارِي ﷻ.

ـ أَوْ بِجِسْمٍ مِنَ الأَجْسَامِ.

ـ أَوْ لاَ بِمَحَلٍّ.

وَبَاطِلٌ قِيَامُهُ بِهِ؛ فَإِنَّ الحَوَادِثَ يَسْتَحِيلُ قِيَامُهَا بِذَاتِ البَارِي ﷻ؛ فَإِنَّهُ لاَ تَقُومُ الحَوَادِثُ إِلاَّ بِحَادِثٍ.

وَلَوْ قَامَ كَلاَمُهُ بِجِسْمٍ لَكَانَ المُتَكَلِّمَ بِهِ ذَلِكَ الجِسْمُ.

وَيَبْطُلُ قِيَامُ الكَلاَمِ لاَ بِمَحَلٍّ؛ فَإِنَّهُ مَعْنًى مِنَ المَعَانِي، وَيَسْتَحِيلُ قِيَامُ المَعَانِي بِأَنْفُسِهَا؛ إِذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ فِي ضَرْبٍ مِنْهَا لَجَازَ فِي سَائِرِهَا.

فَصْلٌ

الكَلاَمُ الحَقِيقِيُّ شَاهِدًا هُوَ حَـدِيثُ الـنَّفْسِ. وَهُـوَ الَّـذِي تَـدُلُّ عَلَيْـهِ العِبَـارَاتُ الْمُتَوَاضَعُ عَلَيْهَا. وَقَدْ تَدُلُّ عَلَيْهَا الخُطُوطُ والرُّقُومِ وَالإِشَارَاتُ. وَكُلُّ ذَلِكَ أَمَارَاتٌ عَلَى الكَلاَمِ الحَقِيقِيِّ القَائِمِ بِالنَّفْسِ. وَلِذَلِكَ قَالَ «الأَخْطَلُ»:

إِنَّ الكَلاَمَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاً

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ المعْنَى القَائِمَ بِالنَّفْسِ كَلاَمٌ، لَـيْسَ بِحُـرُوفٍ مُنْتَظِمَـةٍ، وَلاَ أَصْـوَاتٍ مُتَقَطِّعَةٍ مِنْ مَخَارِجِ الحُرُوفِ، فَيَسْتَيْقِنُ العَاقِلُ أَنَّ كَلاَمَ البَارِي ﷻ قَدِيمٌ لَيْسَ بِحُـرُوفٍ وَلاَ أَصْوَاتٍ وَلاَ أَلْحَانٍ وَنَغَمَاتٍ؛ فَإِنَّ الحُرُوفَ تَتَوَالَى وَتَتَرَتَّبُ، وَيَقَـعُ بَعْـضُهَا مَـسْبُوقًا بِبَعْضٍ، وَكُلُّ مَسْبُوقٍ حَادِثٌ.

فَصْلٌ

كَلاَمُ الله تَعَالَى مَقْـرُوءٌ بِأَلْـسِنَةِ القُـرَّاءِ، مَحْفُـوظٌ فِي صُـدُورِ الحَفَظَـةِ، مَكْتُـوبٌ فِي المَصاحِفِ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَالقِرَاءَاتُ أَصْوَاتُ القَارِئِينَ وَنَغَمَاتُهُـمْ، وَهِـيَ الأَفْعَـالُ الَّتِـي يُؤْمَرُ بِهَا وَيُنْهَى عَنْهَا، وَيُثَابُ الْمُكَلَّفُ عَلَى فِعْلِهَا وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا، وَكَـلاَمُ الله تَعَـالَى هُوَ المَعْلُومُ المَفْهُومُ منْهَا. وَالحِفْظُ صِفَةُ الحَافِظِ، وَالمَحْفُـوظُ كَـلاَمُ الله تَعَـالَى، وَالكِتَابَـةُ حُرُوفٌ مَنْظُومَةٌ وَأَشْكَالٌ مَرْقُومَةٌ، وَهِيَ حَوَادِثُ، وَالمَفْهُومُ مِنْهَا كَلاَمُ الله تَعَـالَى. هَـذَا كَمَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَذْكُورٌ مَعْلُومٌ مَكْتُوبٌ، وَهُوَ غَيْرُ ذِكْرِ الذَّاكِرِينَ وَعِلْمِ العَالِمِينَ وَكِتَابَـةِ الكَاتِبِينَ.

بَاب

ذِكْر مَا يَسْتَحِيلُ فِي أَوْصَافِ الله تَعَالَى

جُمْلَةُ القَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ، أَوْ عَلَى سِمَةِ النَّقْصِ، فَالرَّبُّ ﷻ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الجُمْلَةُ تَتَبَيَّنُ بِفُصُولٍ تَشْتَمِلُ عَلَى تَفْصِيلِهَا.

فَصْلٌ

الرَّبُّ ﷻ مُقَدَّسٌ عَنِ الاِخْتِصَاصِ بِالجِهَاتِ وَالاِتِّصَافِ بِالْمُحَاذَاةِ، لاَ تَحُدُّهُ الأَفْكَارُ، وَلاَ تَحْوِيهِ الأَقْطَارُ، وَلاَ تَكْتَنِفُهُ الأَقْدَارُ، وَيَجِلُّ عَنْ قَبُولِ الحَدِّ وَالمِقْدَارِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مُخْتَصٍّ بِجِهَةٍ شَاغِلٌ لَهَا، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ قَابِلٌ لِمُلاَقَاةِ الجَوَاهِرِ وَمُفَارَقَتِهَا، وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ الاِجْتِمَاعَ وَالاِفْتِرَاقَ لاَ يَخْلُو عَنْهَا، وَمَا لاَ يَخْلُو عَنْهُمَا حَادِثٌ كَالجَوَاهِرِ.

وَإِذَا ثَبَتَ تَقَدُّسُ البَارِي ﷻ عَنِ التَّحَيُّزِ وَالاِخْتِصَاصِ بِالجِهَاتِ، تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ تَعَالِيهِ عَنِ الاِخْتِصَاصِ بِمَكَانٍ، وَمَلاَقَاةِ أَجْرَامٍ وَأَجْسَامٍ

فَإِنْ سُئِلْنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥][1] قُلْنَا: المُرَادُ بِالاسْتِوَاءِ: القَهْرُ وَالغَلَبَةُ. وَمِنْهَا قَوْلُ القَائِلِ: اسْتَوَى فُلاَنٌ عَلَى المَمْلَكَةِ، أَيْ اسْتَعْلَى عَلَيْهَا وَتَوَاطَأَتْ لَهُ. قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

فَصْلٌ

الرَّبُّ ﷻ مُقَدَّسٌ عَن قَبُولِ الحَوَادِثِ، وَاتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ المِلَلِ وَالنِّحَلِ.

وَخَالَفَ إِجْمَاعَ الأُمَّةِ طَائِفَةٌ نَبَغَتْ مِنْ سَجِسْتَان لُقِّبُوا بِالكَرَّامِيَّةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الحَوَادِثَ تَطْرَأُ عَلَى ذَاتِ البَارِي ﷻ عَنْ قَوْلِهِمْ. وَهَذَا المَذْهَبُ نَظِيرُ مَذْهَبِ المَجُوسِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الحَوَادِثِ بِذَاتِ البَارِي ﷻ أَنَّهَا لَوْ قَامَتْ بِهِ لَمْ يَخْلُ عَنْهَا، وَمَا لاَ يَخْلُو عَنِ الحَوَادِثِ حَادِثٌ.

---

(1) قال الإمام الخطابي: ليس معنى قول المسلمين: إن الله على العرش، هو أنه تعالى مماسّ له، او متمكن فيه، أو متحيّز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. (أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص1474. ط1. 1409هـ/ 1988م جامعة أم القرى)

فَصْلٌ

الحَوَادِثُ كُلُّهَا تَقَعُ مُرَادَةً لله تَعَالَى، خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، نَفْعُهَا وَضَرُّهَا.

وَذَهَبَتْ المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الأَهْواءِ إِلَى أَنَّ الوَاجِبَاتُ وَالمَنْدُوبَاتُ مِنَ الطَّاعَاتِ مُرَادَةٌ لله تَعَالَى، وَقَعَتْ أَوْ لَمْ تَقَعْ، وَالمَعَاصِي وَالفَوَاحِشُ تَقَعُ وَاللهُ تَعَالَى كَارِهٌ لَهَا، غَيْرُ مُرِيدٍ لِوُقُوعِهَا. وَالمُبَاحَاتُ وَمَا لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ مِنْ أَفْعَالِ البَهَائِمِ وَالمَجَانِينَ تَقَعُ وَاللهُ تَعَالَى لا يُرِيدُهَا وَلاَ يَكْرَهُهَا.

وَإِذَا دَلَّلْنَا أَنَّ البَارِي ﷻ خَالِقٌ لِجَمِيعِ الحَوَادِثِ، تَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِمَا خَلَقَ، قَاصِدٌ إِلَى إِبْدَاعِ مَا اخْتَرَعَ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ قَضَت العُقُولُ بِأَنَّ قُصُورَ الإِرَادَةِ وَعَدَمَ نُفُوذِ المَشِيئَةِ مِنْ أَصْدَقِ الآيَاتِ الدَالَّةِ عَلَى سِمَاتِ النَّقْصِ وَالاِتِّصَافِ بِالقُصُورِ وَالعَجْزِ، وَمَنْ تَرَسَّمَ[1] للمُلْكِ ثُمَّ كَانَ لاَ يَنْفُذُ مُرَادُهُ فِي أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ عُدَّ ضَعِيفَ المُنَّةِ[2]، مِضْيَاعًا[3] لِلْفُرْصَةِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ يُزْرِي بِمَنْ تَرَسَّمَ لِلمُلْكِ فَكَيْفَ يَجُوزُ فِي صِفَةِ مَالِكِ المُلُوكِ وَرَبِّ الأَرْبَابِ ذَلِكَ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الرَّبُّ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَرُدُّ الخَلْقَ إِلَى طَاعَتِهِ قَهْرًا بِأَنْ يُظْهِرَ آيَةً تَظَلُّ رِقَابُ الجَبَابِرَةِ لَهَا خَاضِعَةً.

---

(1) يقال: ترسّم في موضع: اعتنفه: أخذه بعنف. (راجع لسان العرب، عنف)

(2) المُنَّة بالضم: القوَّة، وخص بعضهم به قوة القلب. يقال: هو ضعيف المنة. (لسان العرب، منن)

(3) يقال: رجلٌ مضياع للمال، أي مُضَيِّعٌ.

قُلْنَا: مِنْ فَاسِدِ أَصْلِكُمْ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِي حُكْمِ الإِلَهِ إِجْبَارُ الخَلاَئِقِ عَلَى الطَّاعَاتِ وَاضْطِرَارُهُمْ إِلَى الخَيْرَاتِ، وَلاَ يُرِيدُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ مِنْهُمُ الإِيمَانَ عَلَى الاِخْتِيَارِ، فَمَا يُرِيدُهُ لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لاَ يُرِيدُهُ.

وَقَدْ اجْتَمَعَ سَلَفُ الأُمَّةِ وَخَلَفُهَا عَلَى كَلِمَةٍ لاَ يَجْحَدُهَا مُعْتَزٍ إِلَى الإِسْلاَمِ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: «**مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ**».

وَالآيَاتُ الشَّاهِدَةُ لِأَهْلِ الحَقِّ لاَ تُحْصَى كَثْرَةً. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ**﴾[الأنعام: ٣٥]، وقوله تَعَالَى: ﴿**فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾ [الأنعام: ١٢٥]

وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ**﴾ [الأنعام: ١١١].

فَإِنْ احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ**﴾[الزمر: ٧].

قُلْنَا: إِرَادَةُ اللهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُخْلِصِينَ لِعِبَادَتِهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ**﴾[الإنسان: ٦]، وَإِنَّمَا أَرَادَ الأَوْلِيَاءَ وَالأَتْقِيَاءَ مِنَ العِبَادِ، وَالَّذِينَ لَمْ يَرْضَ لَهُمُ الكُفْرَ لَمْ يَكْفُرُوا.

وَرُبَّمَا احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وَجْهُ تَمَسُّكِهِمْ بِهَذِهِ الآيَةِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى رَدَّ عَلَى الكُفَّارِ قَوْلَهُمْ: ﴿**لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا**﴾ [الأنعام: ١٤٨].وَالجَوَابُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّمَا رَدَّ قَوْلَهُمْ لِأَنَّهُمْ قَالُوهُ اسْتِهْزَاءً وَمُمَارَاةً لِلْحَقِّ، فَرَدُّوا حُجَّةَ اللهِ تَعَالَى.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الآيَةِ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾[الأنعام: ١٤٨].

فَصْلٌ

مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ الرَّاءُونَ بِالأَبْصَارِ.

وَذَهَبَت المُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَرَى نَفْسَهُ، وَلاَ يَرَاهُ غَيْرُهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ عَقْلاً أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَوْجُودٌ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى؛ فَإِنَّا نَرَى الجَوَاهِرَ وَالأَعْرَاضَ شَاهِدًا، فَإِنْ رِيءَ الجَوْهَرُ لِكَوْنِهِ جَوْهَرًا لَزِمَ أَنْ لاَ يُرَى اللَّوْنُ، وَإِنْ رِيءَ السَّوَادُ لِكَوْنِهِ لَوْنًا لَزِمَ أَنْ لاَ يُرَى الجَوْهَرُ، وَإِنْ رِينَا لِوُجُودِهِمَا لَزِمَ أَنْ يُرَى كُلُّ مَوْجُودٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا رِيءَ الجَوْهَرُ لِحُدُوثِهِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى أَزَلِيٌّ قَدِيمٌ.

قُلْنَا: هَذَا يَقْضِي عَلَيْكُمْ بِجَوَازِ رُؤْيَةِ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَالعُلُومِ وَنَحْوِهَا، وَهِيَ حَادِثَةٌ غَيْرُ مَرْئِيَّةٍ عِنْدَكُمْ.

ثُمَّ الحُدُوثُ يُنْبِئُ عَنْ وُجُودٍ مَسْبُوقٍ بِعَدَمٍ، وَالعَدَمُ السَّابِقُ لاَ يُصَحِّحُ رُؤْيَةَ الحَاضِرِ، فَانْحَصَرَ المُصَحِّحُ فِي الوُجُودِ، فَإِذًا كُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى.

وَيَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الرُّؤْيَةِ، وَأَنَّهَا سَتَكُونُ وَعْدًا مِن اللهِ سُبْحَانَهُ صِدْقًا وَقَوْلاً حَقًّا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[القيامة: ٢٢ – ٢٣]، وَالنَّظَرُ إِذَا عُدِّيَ بِحَرْفِ «إِلَى» اقْتَضَى الرُّؤْيَةَ نَصًّا لاَ يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

فَإِنْ عَارَضُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[الأنعام: ١٠٣]، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يُرَى وَلاَ يُدْرَكُ؛ لِأَنَّ الإِدْرَاكَ يُنْبِئُ عَنِ الإِحَاطَةِ وَدَرْكِ الغَايَةِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُقَدَّسٌ عَنِ الغَايَةِ وَالنِّهَايَةِ

فَإِنْ عَارَضُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي جَوَابِ مُوسَى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَزَعَمُوا أَنَّ «لَنْ» تَقْتَضِي النَّفْيَ عَلَى التَّأْبِيدِ.

قُلْنَا: الآيَةُ أَوْضَحُ الأَدِلَّةِ عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُسْتَحِيلَةً لَكَانَ مُعْتَقِدُ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ ضَالاً أَوْ كَافِرًا[1]، وَكَيْفَ يَعْتَقِدُ مَا لاَ يَجُوزُ عَلَى الله تَعَالَى مَنِ اصْطَفَاهُ اللهُ تَعَالَى لِنُبُوَّتِهِ وَاخْتَارَهُ لِرِسَالَتِهِ وَشَرَّفَهُ بِتَكْلِيمِهِ وَخَصَّهُ بِكَرَامَتِهِ وَجَعَلَهُ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَيَّدَهُ بِبُرْهَانِهِ؟!. وَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ الرَّيْبُ فِي أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الغَيْبِ؟!.

فَيَجِبُ حَمْلُ الآيَةِ عَلَى أَنَّ مَا اعْتَقَدَ مُوسَى عليه السلام جَوَازَهُ جَائِزٌ، لَكِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ مَا اعْتَقَدَ جَوَازَهُ نَاجِزٌ[2]، فَيَرْجِعُ النَّفْيُ إِلَى الإِنْجَازِ، وَمَا سَأَلَ مُوسَى عليه السلام رُؤْيَتَهُ فِي الحَالِ، فَيُصْرَفُ النَّفْيُ إِلَيْهِ. وَالجَوَابُ يَدُلُّ عَلَى قَضِيَّةِ الخِطَابِ.

فَصْلٌ

الرَّبُّ ﷻ مُنْفَرِدٌ بِخَلْقِ المَخْلُوقَاتِ، وَلاَ خَالِقَ سِوَاهُ، وَلاَ مُبْدِعَ غَيْرُهُ، وَكُلُّ حَادِثٍ فَإِنَّهُ تَعَالَى مُحْدِثُهُ. وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: المُحْدَثُونَ مُخْتَرِعُونَ أَفْعَالَهُمْ بِقُدَرِهِمْ وَخَالِقُوهَا، وَالرَّبُّ ﷻ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِالاِقْتِدَارِ عَلَى أَفْعَالِ العِبَادِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى تَفَرُّدِ الرَّبِّ ﷻ بِالخَلْقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، فَتَمَدَّحَ تَعَالَى بِالخَلْقِ وَأَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي الخَلْقِ لَبَطَلَتْ فَائِدَةُ التَّمَدُّحِ. فَبَانَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ.

---

(1) قال إمام الحرمين في النظامية: كل من كان في منصب النبوة يستحيل أن يعتقد في حكم ربه ما يوجب تضليلا، ونفاة الرؤية إذا اقتصدوا ولم يبوحوا بسوء اعتقادهم في الخصوم اقتصروا على تضليلهم، وكيف يستجيز مُنتمٍ إلى الدين أن يفضل سَفَلة نفاة الرؤية في معرفة الله تبارك وتعالى على موسى عليه السلام ؟! (ص179)

(2) قال إمام الحرمين في النظامية: لا يمتنع أن يذهل النبي عن الغيب ويستفزه الوله على سؤال ما علم جوازه وإن لم يبلغه دخول وقته. (ص179)

ثُمَّ الأَفْعَالُ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمِ الفَاعِلِ، وَالأَفْعَالُ الصَّادِرَةُ عَلَى العِبَادِ لاَ يُحِيطُونَ بِمُعْظَمِ صِفَاتِهَا، وَلَوْ كَانُوا خَالِقِينَ لَهَا لَكَانُوا مُحِيطِينَ بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا.

فَصْلٌ

العَبْدُ غَيْرُ مُجْبَرٍ عَلَى أَفْعَالِهِ، بَلْ هُوَ قَادِرٌ مُكْتَسِبٌ لَهَا. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ العَاقِلَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ تَتَحَرَّكَ يَدُهُ ضَرُورَةً وَبَيْنَ أَنْ يُحَرِّكَهَا قَصْدًا.

وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُدْرَتُهُ مُؤَثِّرَةً فِي إِيقَاعِهِ، وَذَلِكَ بِمَثَابَةِ الفَرْقِ بَيْنَ مَا يَقَعُ مُرَادًا وَبَيْنَ مَا يَقَعُ غَيْرَ مُرَادٍ، وَإِنْ كَانَتْ الإِرَادَةُ لاَ تُؤَثِّرُ فِي المُرَادِ.

فَصْلٌ

لاَ يَجِبُ عَلَى اللهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا أَنْعَمَ بِهِ فَهُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، وَمَا عَاقَبَ بِهِ فَهُوَ عَدْلٌ. وَيَجِبُ عَلَى العَبْدِ مَا يُوجِبُهُ اللهُ تَعَالَى. وَلاَ يُسْتَفَادُ بِمُجَرَّدِ العُقُولِ وُجُوبُ شَيْءٍ، بَلْ جَمِيعُ الأَحْكَامِ المُتَعَلِّقَةِ بِالتَّكْلِيفِ مُتَلَقَّاةٌ مِنْ قَضِيَّةِ الشَّرْعِ وَمُوجَبِ السَّمْعِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَى اللهِ تَعَالَى شَيْءٌ أَنَّ حَقِيقَةَ الوَاجِبِ: مَا يُسْتَوْجَبُ اللَّوْمُ بِتَرْكِهِ، وَالرَّبُّ مُتَعَالٍ عَنِ التَّعَرُّضِ لِذَلِكَ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ طَاعَةَ المُكَلَّفِينَ تَجِبُ عِنْدَ المُعْتَزِلَةِ شُكْرًا للهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَوْلَى مِنْ آلاَئِهِ، وَإِذَا كَانَتْ عِوَضَ النِّعَمِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ مُؤَدِّي الوَاجِبِ ثَوَابًا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ العَبْدُ عَلَى آدَاءِ الوَاجِبِ عِوَضًا لَجَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الرَّبُّ عَلَى الثَّوَابِ شُكْرًا، وَإِنْ كَانَ شُكْرًا.

القَوْلُ فِي إِثْبَاتِ النُّبُوَّاتِ

للهِ تَعَالَى أَنْ يُرْسِلَ الرُّسُلَ وَيَبْعَثَ الأَنْبِيَاءَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ.

وَأَنكَرَتِ البَرَاهِمَةُ النُّبُوَّةَ، وَمَنَعُوا جَوَازَ انْبِعَاثِ الرُّسُلِ، وَقَالُوا: إِنْ جَاءَتْ الرُّسُلُ بِمَا يُدْرَكُ عَقْلاً لَمْ يَكُنْ فِي إِرْسَالِهِمْ فَائِدَةٌ، وَكَانَ فِي قَضَايَا العُقُولِ مَنْدُوحَةٌ عَنْهَا ، وَإِنْ كَانَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ غَيْرَ مُدْرَكٍ بِالعَقْلِ، فَلاَ يُقْبَلُ مَا يُخَالِفُ العَقْلَ.

فَنَقُولُ: الشَّرْعُ يُرْشِدُ إِلَى مَا لاَ يُدْرَكُ بِمَحْضِ العُقُولِ، وَإِنَّمَا يَرِدُ بِمَا يَقْضِي العَقْلُ بِجَوَازِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ اسْتِحَالَةٌ وَخُرُوجٌ عَنْ حَقِيقَةٍ وَجَبَ الحُكْمُ بِجَوَازِهِ.

فَصْلٌ

إِنّما يَثبُتُ صِدقُ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ بِالمُعْجِزَاتِ. وَهِيَ أَفْعَالُ الله تَعَالَى، خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ المُسْتَمِرَّةِ، ظَاهِرَةٌ عَلَى حَسَبِ دَعْوَى النَّبِيِّ وَتَحَدِّيهِ، وَيَعْجُزُ عَنِ الإِتْيَانِ بِأَمْثَالِهَا الَّذِينَ يَتَحَدَّاهُمْ النَّبِيُّ.

وَوَجْهُ دَلاَلَتِهَا عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ أَنَّهَا تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ التَّصْدِيقِ بِالقَوْلِ.

وَنَظِيرُهُ مِنَ الشَّاهِدِ أَنْ يَتَصَدَّى مَلِكٌ لِلنَّاسِ، وَيَأْذَنَ لَهُمْ بِالوُلُوجِ عَلَيْهِ، فَإِذَا احْتَفُّوا بِهِ وَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَجْلِسَهُ، قَامَ مِنْ أَهْلِ الجَمْعِ قَائِمٌ وَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ المَلِكِ إِلَيْكُمْ، وَقَدْ ادَّعَيْتُ الرِّسَالَةَ بِمَرْأًى مِنْهُ وَمَسْمَعٍ، وَآيَةُ رِسَالَتِي أَنَّ المَلِكَ يُخَالِفُ عَادَتَهُ، وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ إِذَا اسْتَدْعَيْتُ مِنْهُ ذَلِكَ. أَيَّهَا المَلِكُ! صَدِّقْنِي وَقُمْ وَاقْعُدْ. فَإِذَا فَعَلَ المَلِكَ مَا اسْتَدْعَاهُ كَانَ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: صَدَقَ.

فَصْلٌ

الدَّلِيلُ عَلَى نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ: المُعْجِزَاتُ. فَمِنْ آيَاتِهِ: القُرْآنُ. وَفِيهِ وُجُوهٌ مِنَ الإِعْجَازِ:

مِنْهَا مَا اخْتُصَّ بِهِ مِنَ الجَزَالَةِ، وَالنَّظْمِ الخَارِجِ عَنْ جَمِيعِ أَسَالِيبِ كَلاَمِ العَرَبِ.

وَتَحَدَّى العَرَبَ فَلَمْ يُعَارِضُوا مِنْهُ سُورَةً. وَلَوْ أَنَّهُمْ عَارَضُوهُ لَبَطَلَتْ دَعْوَاهُ وَانْكَفَّ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ.

وَحَاوَلُوا مُعَارَضَتَهُ فِي نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ سَنَة، فَلَمْ يَتَأَتَّ لَهُمْ مُعَارَضَتَهُ، وَهُمْ اللُّدُّ البُلَغَاءُ، وَاللُّسْنُ الفُصَحَاءُ.

وَمِنْ وُجُوهِ إِعْجَازِ القُرْآنِ: اشْتِمَالُهُ عَلَى قَصَصِ الأَوَّلِينَ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أُمِّيًّا لَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَكْتُبْ، وَلَمْ يُعْهَدْ فِي جَمِيعِ زَمَانِهِ مُتَعَاطِيًا لِدِرَاسَةِ كُتُبِ الأَوَّلِينَ وَتَعَلُّمِهَا، وَلَمْ تَتَّفِقْ لَهُ نَهْضَةٌ يُتَوَقَّعُ فِي مِثْلِهَا دِرَاسَةُ الكُتُبِ.

ثُمَّ اشْتِمَالُ القُرْآنِ عَلَى غُيُوبٍ مُخْتَلِفَةٍ، مُتَعَلِّقَةٍ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَاتَّفَقَتْ، كَمَا أَنْبَأَ عَنْهَا القُرْآنُ.

فَصْلٌ

وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ آيَاتٌ وَمُعْجِزَاتٌ سِوَى القُرْآنِ، كَانْشِقَاقِ القَمَرِ، وَتَسْبِيحِ الحَصَى، وَإِنْطَاقِ العَجْمَاءِ، وَنَبْعِ المَاءِ مِنْ بَيْنِ الأَصَابِعِ، وَغَيْرِهَا.

فَصْلٌ

كُلُّ مَا جَوَّزَهُ العَقْلُ، وَوَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، وَجَبَ القَضَاءُ بِثُبُوتِهِ.

فَمِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ: عَذَابُ القَبْرِ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَرَدُّ الرُّوحِ إِلَى المَيِّتِ فِي قَبْرِهِ. وَمِنْهُ الصِّرَاطُ، وَالمِيزَانُ، وَالحَوْضُ، وَالشَّفَاعَةُ لِلْمُذْنِبِينَ، كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ. وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿**وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣].

فَصْلٌ

إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ الإِمَامُ بَعْدَهُ عُمَر، ثُمَّ الإِمَامُ بَعْدَهُ عُثْمَانَ، ثُمَّ الإِمَامُ بَعْدَهُ عَلِيٌّ ﷺ. وَمَا نَصَّ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى إِمَامَتِهِ وَتَوْلِيَتِهِ بَعْدَهُ؛ إِذْ لَوْ نَصَّ لَاشْتَهَرَ كَمَا اشْتَهَرَتْ تَوْلِيَتُهُ لِكُلِّ أَمْرٍ عَظِيمٍ خَطَرُهُ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الإِمَامَةَ لَمْ تَثْبُتْ نَصًّا، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا تَثْبتُ اجْتِهَادًا.

ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ أَجْمَعُوا عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ ، وَانْقَادُوا بِأَجْمَعِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُخَالِفٍ. وَكَذَلِكَ جَرَى الأَمْرُ فِي زَمَنِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلِيّ ﷺ.

وَمُعَاوِيَةَ، وَإِنْ قَاتَلَ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ كَانَ لاَ يُنْكِرُ إِمَامَتَهُ، وَلاَ يَدَّعِيهَا لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَطْلُبُ قَتَلَةَ عُثْمَانَ ظَانًّا أَنَّهُ مُصِيبٌ، وَكَانَ مُخْطِئًا. وَعَلِيٌّ ﷺ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِالحَقِّ.

فَصْلٌ

الخُلَفَاءُ كَمَا تَرَتَّبُوا فِي الخِلَافَةِ تَرَتَّبُوا فِي الفَضِيلَةِ؛ فَخَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلِيٌّ؛ إِذْ الْمُسْلِمُونَ كَانُوا لاَ يُقَدِّمُونَ أَحَدًا فِي الإِمَامَةِ تَشَهِّيًا مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا قَدَّمُوهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ أَفْضَلُ وَأَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَصْلٌ

لاَ تَصِحُّ الإِمَامَةُ إِلاَّ فِيمَنْ تَجْتَمِعُ فِيهِ شَرَائِطُ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قُرَشِيًّا؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: « الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ». وَالأُخْرَى: أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي الفَتْوَى. وَالأُخْرَى: أَنْ يَكُونَ ذَا نَجْدَةٍ وَكِفَايَةٍ، وَيَهْتَدِي إِلَى سِيَاسَةِ الأُمُورِ وَإِيَالَتِهَا، وَيَكُونُ حُرًّا وَرِعًا فِي دِينِهِ. وَكُلُّ هَذِهِ الشَّرَائِطُ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي خُلَفَاءِ رَسُولِ الله ﷺ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: « الخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا عَضُوضًا»[1]، أَيْ يَعُضُّونَ عَلَيْهَا بِالأَكُفِّ. وَكَانَتْ أَيَّامُ الخُلَفَاءِ هَذَا القَدْرَ. وَبِالله التَّوْفِيقُ.

---

(1) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة.